تضافر القرائن في التجوز والضرورة والشذوذ في تراكيب الجمل الاسمية بين شرحي الخوارزمي وابن يعيش للمفصل

م.م فرح حميد شاكر
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
Farah.H@cois.uobaghdad.edu.iq
أ.د محمد خضير مضحي الزوبعي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
m.khdair@cois.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر : ٢٠٢٤/٦/٣٠
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٨/١٧ **تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٩/١٨**
DOI:

الملخص :
هو أحد الأحكام النحوية ويقصد به الحكم النحوي من غير وجوب أو امتناع ، وهذا يؤدي إلى تعدد الوجوه النحوية في المسالة الواحدة ، بخلاف الوجوب الذي يقتضي وجهاً واحداً وهو كأي حكم نحوي من حيث الإجماع عليه او مخالفته [١] .
يعتمد ذلك على قصد المتلكم في أن يعبر عن الأغراض والمقاصد المراد إبلاغها إلى الطرف الأخر ، فيكون ذلك التعبير نوع من التوسع في اللغة وهو ما عرف في كتاب سيبويه بمدلولات مختلفة : (التوسع في الاستعمال ، والعدول عن الأصل ، والتخفيف والإيجاز ، والتنبيه على الأصل ...الخ) ، فالمتكلم دائم التصرف والتجوز في الألفاظ خدمة ومراعاة لما يقصده من المعاني التي تتنوع بحسب الأحوال والمقامات وسياقات التخاطب ، فكان دور سيبويه في ذلك إبراز الخصوصيات التداولية للغة العربية ، وإبراز مجازات العرب في تخاطبها وكيف كان هؤلاء القوم يصولون بلغتهم في الحركة والهدأة والتخيل والتعقل [٢] .
الكلمات المفتاحية : التجوز في تراكيب المبتدأ والخبر ، الشذوذ والضرورة في نواسخ الجمل الإسمية .

The combination of clues in permissibility, necessity and anomalies in the nominal sentence structures between the two explanations of al-Khwarizmi and a son who lives for the joint

Assistant instructor. Farah Hamid Shakir
University of Baghdad / College of Islamic sciences
Prof. Dr. Mohammed Khudair Muhi al-Zobai
University of Baghdad / College of Islamic sciences

Abstract :
This leads to a multiplicity of grammatical faces in a single issue, unlike the obligation that requires one face, which is like any grammatical judgment in terms of unanimity or disagreement with it .
This depends on the intention of the speaker to express the purposes and intentions to be communicated to the other party, so this expression is a kind of expansion of the language, which is defined in sibweh's book in various connotations : (expansion of Use, departure from the original, mitigation and brevity, and warning on the original ...Sibweh's role in this was to

highlight the deliberative peculiarities of the Arabic language, and to highlight the metaphors of the Arabs in their speech and how these people used to arrive in their language in movement, calm, imagination and reason.
Keywords: permissibility in the structures of the novice and the news, anomaly and necessity in the copiers of nominal sentences .

المطلب الأول : التجوز في تراكيب المبتدأ والخبر .

فالتجوز من أنواع الترخص اللساني ، فهي تداوليات المتكلم قبل ان تكون لسانيات الكلام ، والرخصة في القرينة هو أهدارها عند أمن اللبس في تركيب الكلام على غير ما تقتضيه القاعدة النحوية ، فإذ لم يأمن اللبس فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام ؛ لإنَّه يكون أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب [٣] .

فالترخص في القرينة اتكالاً على أن المعنى يفهم بدونها ، فتكون مطروحة فيه فائضة عليه لا فائدة من ذكرها ، إلاَّ إذا كان مفهوم الجملة لا يتم بدونها فتكون فيها مميزة ؛ لأنَّها تحل فيه السلامة من اللبس ، وعبر عنها سيبويه بأنها : استغناء الشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم حتى يصير ساقطاً – كلامه هنا اشمل وأوسع إذ يشمل الاستغناء بالألفاظ والقرائن [٤] .

وهوضمن مفهوم ابن مالك : " حذف ما يعلم جائز" [٥] ، والترخص في العبارة القرآنية ، وكلام العرب من الشعر والنثر ، فكل القرائن يحدث فيها ترخص دون استثناء ، والأساس الذي يقوم عليه الترخص هو (تضافر القرائن) ؛ لأنَّ تعدد القرائن يعتمد على أرادة المعنى ، قد يجعل واحداً من هذه القرائن زائدة على المطالب بسيي وضوح المعنى ؛ لأنَّ غيرها من القرائن أغنى عنها فيكون الترخص بتجاهل التمسك بهذه القرينة [٦] .

وقد أشار الى ذلك ابن يعيش بنص واضح وصريح في مثال مصنوع (أكرم عِيسىَ مُوسىَ) ، قال : " وتقتصر في البيان على المرتبة. قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورةُ هنا لتعذُّر ظهور الإعراب في هما ، ولو ظهر الإعرابُ في هما ، أو في أحدهما ، أو وُجدت قرينةٌ مَعنويةٌ أو لفظيةٌ ، جاز الاتساعُ بالتقديم والتأخير " [٧] .

فأكرم (فعل) رتبة محفوظة صيغة الفعل + (عيسى) صيغة اسم (فاعل) رتبة محفوظة بأسناد الفعل الى الفاعل ، فبتضام كل منهما مع الأخر لافتقار الفعل إلى الفاعل + (موسى) صيغة اسم (مفعول به) رتبة غير محفوظة تعدى الفعل بقرينة التعدية ، نتج عن التضافر الترخص في قرينة العلامة الإعرابية .

أولاً : بوجود قرينة التضام لكون الفاعل من ضمائم الفعل تضام افتقار .

ثانياً : اسمية الفاعل ، واسمية المفعول به وهي قرينة (الصيغة) سهل أمر التقديم والتأخير دون الحاجة إلى قرينة العلامة الإعرابية ، فلا قيمة دلالية لها بوجود باقي القرائن إلتي أغنت عنها بتضافرها مع بعضها البعض – فقرينة الصيغة أميزها - فتضافرت مع الرتبة ولإسناد والتضام والتعدية ، نتيجة لذلك تجعل أيهما شئت فاعلاً ومعفولاً ؛ لأنَّ قرينة الرتبة وظيفتها الكشف عن باب النحوي من فاعلية ومفعولية ،

فضلاً عن وظيفتها كمؤشر اسلوبي في الكشف عن خصائص النص الأدبي المتميز وتشخيص المعنى الدقيق .

القرائن تتضافر فيما بينها لبيان المعنى الواحد ، تدعيماً لقدرة السامع في معرفة هذا المعنى ، فإذا اتضح المعنى أمكن بسبب قينة أمن اللبس أن يتم الترخص في بقيتها ، إذا أمكن الوصول ،إلى معنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة علة هذا المعنى ، فإنَّ فاللغة العربية توفر قدراً من الحرية تسمح به ، إنَّ يترخصوا بهذه القرينة اللفظية الإضافية ؛ لأنَّ أمن اللبس متحقق بوجودها وبعدمه [٨] .

فالناظرُ في كتب النحو القديمة وفي الشرحين يجدٌ عبارات من مثل (أمن البس ، وعند أمن اللبس ، وإنَّ لم يكن فيه لبس ...الخ) ، كل هذه التعابير دلت على خروج النص عن الأصل ، فحدث فيه انحرافاً وانتهاكاً ما جائز له دون أن يثر ذلك على المعنى ، فهو واضح ومفهوم لدى المخاطب بدلالة القرائن اللفظية والمعنوية عليه بتضافرها مع بعضا البعض ، ويجدر الذكربأنَّه هذا الترخص لا يعني الأخلال بسلامة النصوص والمعاني المحولة عليها ؛ لأنَّ النحاة تركوا تلك النصوص دون تأويل ، ولم يصفوها بالشذوذ والندرة ، أو الضرورة ، فأهدار القرينة على مبدأ الترخص وسمي أيضاً لدى ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) بـ (اعتياض) المعنى ببعض القرائن عن بعض إذ قال : " لو اعتنينا بهذا اللسان لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاضُ بالحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجود فيه " [٩] .

فهو يشير إلى الأمور الأخرى قرائن أخرى ، هناك من أنكر هذا القول ومنهم د. فخر الدين قباوة : بحجة أن نص ابن خلدون ليس فيه أشاره إلى تلك القرائن ، بل يخص العامية وحدها في كل زمان ومكان فرد عليه الباحث بكر عبد الله خورشيد أنكاره : بأنَّه العرب قد تستغني عن ذكر الشيء بشيء يدل عليه - وأني الباحثة أتفق مع ما ذهب إليه الباحث - [١٠] .

ومبدأ د. تمام حسان في الترخص عند أمن اللبس ، وهذا الترخص يذهب بالإعرابين المحلي والتقديري ، وهذا الترخص ينفي عن النحو في ظنهِ الخلافات حول المسائل النحوية ويزيل الشذوذ والندرة والقلة ، وإنَّ الاستدلال على مسائل الترخص يجب ان تقتصر على الفصحاء دون غيرهم ؛ لأنَّ مادون لايجوز القياس عليه إذ قال : " فالمقصود بهذا المبدأ تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الاستعمال " [١١].

انكر بعض النحاة الترخص في قرينة العلامة الإعرابية لتمسكهم بالعامل وراحوا يقدون تثبتاً منهم بنظرية العامل ولما لهو تأثير في ما يعمل فيه ، على الرغم من وضوح ظاهرة الترخص في النصوص الشعرية ، والنثرية ، والقراءات القرآنية فضلاًعن العبارات القرآنية الدالة على تلك الظاهرة واصيفينها (بالشذوذ ، والندرة ، والضرورة ، وعدم القياس) ، وألفوا في الظاهرة دون التصريح عنها بالمفهوم المتعارف علية ، مثل كتاب : (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني) ، وغيرها من كتب الشذوذ ، يمكن تفسير ذلك الشذوذ على اساس

الترخص وعندئذٍ لا يكون هناك شذوذ ، بل ترخص بتضافر القرائن مع بعضها البعض – والباحثة تتفق مع الفكرة التي ذهب إليها د. تمام حسان ؛ لأنَّ مفهوم الترخص مبثوثة في طيات كتب النحو والقراءات والحديث النبوي ، والشواهد الشعرية والنثر ، وحتى عبارات القرآن الكريم إلتي يستدلون بها على صحة ما ذهبوا إليه فيها ذلك الترخص ، فكيف لا يجوز وذلك واقع في اقدس نص ، فعند حدوث ذلك الترخص فهو يتناول جميع القرائن دون استثناء – [١٢] .

وفيما يأتي نماذج من الرخصة النحوية في الجمل الإسمية ،الترخص في قرينة الصيغة أنموذجاً :

بعد تحديد كل من المبتدأ والخبر وبيان العامل في كل من المبتدأ والخبر ، نتطرق الى أنواع المبتدأ في النحوالعربي ، الأصل عند النحاة أن يكون المبتدأ معرفة وهو القياس ، والخبر نكرة ؛ لأنَّ الهدف من الخبر هو افادت المتلقي بما ليس عنده ، وأخبار المخاطب بما يجهله ، وإنّ الإخبار عن النكرة لافائدة منه هو ما ذكرناه سابقاً كقولك: (رجلٌ قائمٌ) ، فعند سماع ذلك لم يكن فيه فائدة تحصل عليها ؛ لإنَّ ليس من الغريب أن يكون رجلاً قائماً أو غير ذلك في الوجود [١٣].

أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة حتى تتحقق معلوميته لدى طرفي الحديث (المتكلم ، والمخاطب) ، هو المحور الذى ينبنى عليه الإخبار ، وهو المحكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد تعريفه ، وإذا كانت النكرة مختصة أو محددة فإنها تحمل معنى المعلومية ، أو : يفترض فيها المعلومية ، حيث يحاول المتحدث أن يخصص النكرة ويحددها للمستمع. لذا جاز الابتداء بالنكرة إذا كانت مختصة أو مخصصة ، وإذا كانت محددة أو إذا كانت شاملة ، وكلّها يكون فيها معنى المعلومية ؛ لأنَّ فيها معنى التحديد ، فتكون قريبة من المعرفة [١٤] .

وكانت مسوّغات الابتداء بالنّكرة تزيد كلّما مضى الزّمن وتقدّم حتى وجد النّحاة أنفسهم قد أفرطوا في الكلام عن مُسوّغات الابتداء بالنّكرة ، حتّى لا يكاد يخلو منها مُصنّف في النّحو، قد زادوا فيها ونقصوا، وقوّوا في ذلك وضعّفوا، حتّى جاء بعضهم بمسوّغات لا تثبت أمام التّحقيق الجادّ كما رأى بعض المختصّين. قال ابن هشام: " لم يُعوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخّرون أنّه ليس كلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، فمِن مُقلّ مُخلّ، ومِن مُكثْرٍ مورد ما لا يصلح، أو معدّد لأمور متداخلة " [١٥].

وهذه المسوغات عند النحاة هي ترخص في قرينة الصيغة الذي يجعل فرعاً يخالف اصلاً متفق عليه ، وهذه الرخص لفائدة يقتضيها المتكلم وصولاً إلى المعنى وأفادت المخاطب ، وإنَّ الإبتداء بالنكرة بمساعدة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية وضعها النحاة تحت قيد (حصول الفائدة) ، وهذه الفائدة تحصل بعدة شروط ؛ لأنَّ الأخبار بالنكرة عن النكرة غير مستقيم في الأصل، إذ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة فإنما تأتي النكرات إذا وجد تخصيص فعلت في تخصيصك رجلاً يقول : من قبيلة كذا... فتصفه من تلك القبيلة وتحصل الفائدة [١٦] .

فالمتتبع شراح كتاب الزمخشري واخص بالذكر (شرح التخمير ، وشرح المفصل) ، نجد الخوارزمي لم يخرج عن ما جاء في متن كتاب الزمخشري وتوجيهاته النحوية وأرآئه فيها من المطابقة والمخالفة للزمخشري ، أماً ابن يعيش كان أكثر استدلالاً وتفصيلاً وعمقاً وتحليلاً في توجيه وتيسر الفهم وإيصال المعنى لطالب العلم ومن مسوغات الترخص في قرينة الصيغة هي :

- **الإبتداء بالنكرة الموصوفة** .

قال الزمخشري في قوله تعالى : " { ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ } [١٧] " [١٨] .

المتكلم يبدأ بالأعرف ، ويتجه بكلامه إلى المخاطب ، وإنَّ المتكلم إذا أراد أنْ يبدأ حديثآ مع المخاطب لابد أَنْ يبدأ بشيء معروف لكي يستطيع أن يبني عليه الكلام ، فيبدأ بإعرف الأشياء في الجملة الإسمية مرتبطة بقصد المتكلم ، فهو يكسبها مشروعية وجودها بأن يبدأها بشيء معروف بينهُ وبين المخاطب ، فكان لابد من نقطة التقاء معرفية بين المتكلم والمخاطب لكي يمتد الكلام وتتكون الجملة [١٩] .

لكي ينشئ إتصال بين المتكلم والمخاطب ، لابد أن يكون لديه الدافع لنجاح هذا الإتصال ، فيبدأ المتكلم بنقطة لقاء معرفية بينه وبين المخاطب ، وهذه النقطة المعرفية يتدخل السياق في تحديدها مع القرائن الأخرى ، بتضافرها مع بعضها البعض وصولٌ للمعنى الذي يتم به فائدة الكلام وبهِ تكمن أرادة و قصد المتكلم ، ويحب الاشارة الى أن مفهوم القرينة أعم من السياق ، فالإبتداء بالنكرة شرط الإفادة ، وورود المبتدأ نكرة موصوف بقرينة التبعية الصفة هو نوع من أنواع الترخص لدى النحاة ؛ " لأنَّ التنكير يخل بالمعنى المطلوب منه ، وهو الإفهامُ ، فلا يجوزُ ، ألا ترى أنَّ تنكيره تنفيرٌ عن استماع الحديث عنه ، والتنفيرُ عن استماعِ الحديث إخلالٌ بالغرض المطلوب من الكلامِ وهو الإفهامُ وهذا خلاف إذا تقدَّم الخبرُ ، وبخلاف الفاعل ، فإنَّه هناك وقد تقَّدم الخبرُ فسواءٌ عرفت المبتدأ أو لم تعرفه لم يقع تنفيرٌ له ، لأنَّه إن كان قد استمع الخبر فبعد لك إذا استمع المبتدأ فقد قضي الأمرُ وتمَّ . وإن كان لم يسمعه فقد وقعتِ عنه قبل ذلك ، فتنكير المبتدأ لايوقع تنفيرًا له " [٢٠] .

ثم قال في موضع أخر من كتابهِ : " أمّا النكرة الموصوفة فقضية القياسِ أن لا يجوز جعلها مبتدأ ، لكنْ إنَّما جاز على معنى (مُؤمنةُ) ، هذا النوع من (العبيد خيرُ من مشركة) ، ذلك النوع من الإماءِ ، وأنَّه معرفةٌ ، فإن سألت : كيف جاز جعلُ النكرة الموصوفة مبتدأ ، قوله على تأويل المعرفةِ . قلنا بلى لكن بعد انضمام الصفة إليها ، وهي قبل انضمام الصفة إليها منفرةٌ ، وبعد تنفير المخاطب عن استماع الحديث عنه ، جعلها بمنزلة المعرفة بالصفة لا تفيد .أحببتُ : قوله : النكرة قبل انضمام الصفة إليها منفرة ، قلنا: لا نُسلِّمُ وهذا ؛ لأنَّه لا يسوغ في النكرةِ الموصوفةِ جعلها مبتدأ ، إلأ معرفةً ، بعد ما يرسخ في العقائد الاصطلاحُ على أنَّ المبتدأ لا يكون إلأ معرفةً " [٢١].

<u>تحليل نص الخوارزمي :</u>

يذهب الخوارزمي إلى ماذهب إليه جمهور النحاة بأن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة وهذه قاعدة راسخة في عقائد النحاة لا يجوز الحياد والميل عنها ، إلاَّ بوجود

قرينة الترخص إلتي قربت النكرة من المعرفة وهي قرينة التبعية (الصفة) بتضافرها مع القرائن الأخرى ، فكان نص الخوارزمي واضحاً في بيان تلك الرخصة فهي على (تأويل المعرفة) ، إلا أنَّه ناقض نفسه مرة أخرى بقولهِ : لايجوز الإبتداء بالنكرة الموصوفة ؛ لأنَّ الثابت لدية أن يكون المبتدأ معرفة ، لكن جاز ذلك في النص القرآني ، لما في (التخصيص) وهذا التخصيص في لفظة (مؤمنة) ، وهذا نوع من الإماء (القرينة إلتي اجازت الرخصة في ذلك) وصفها بـ (الإماء) ، إذ خصه العبد كونه عبد مملوك .

وافق ابن يعيش الزمخشري وممن سبقه من النحاة بجواز الإبتداء بالنكرة الموصوفة إذ قال " وقد أبتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضعُ : النكرة الموصوفةُ ، ... ، والعبدُ بأنّه مؤمنٌ ، تخصص من رجل آخر ، ليس له تلك الصفةُ ، فقُرب بهذا التخصيص من المعرفة ، فحصل الإخبار عنه فائدةٌ ؛ وإنّما يراعى في هذا الباب الفائدةُ " [٢٢].

تضافر القرائن في النص الآتي :

- ❖ (لـ) = (لام الابتداء)، وهي قرينة الأداة .
- ❖ (عبدٌ)= (مبتدأ نكرة) ، قرينة الصيغة .
- ❖ (مؤمنٌ)= قرينة التبعية (صف) ،وزية في الفائدة.
- ❖ (خيرٌ) = اسم التفضيل (خبر) وهومحل الفائدة .
- ❖ (من مشركٍ) =قرينة النسبة (الجار والمجرور) متعلق بالخبر

١. قرينة الأداة : اقتران (لام الإبتداء) بالمبتدأ ، وهي حرف تأكيد لمعنى التفضيل كونها ضميمة للمبتدأ أزالة الشك عن السامع ، فالله سبحانه وتعالى أكد ما أراد أخبار النبي محمد (صل الله عليه وسلم) وإيصاله للمسلمين من أتابعه بدليل قاطع وإزالة الشك عن ذهن السامع ، فكانت لها الصدارة في الكلام ، وهي من قرائن العلائق ، إذ علقت المعنى فهي لا تسمح ماقبلها يعمل في ما بعدها ، فجعلت العلم يقيناً ، ولا يحيل المعنى الى غير ذلك العلم ، فهي رسخت الدلالة في نفس السامع والقارئ ، فكان لتصدرها الكلام تأثير على بنية التركيب فالمبتدأ معها في موضع التزام لشدة توكيدها وتحقيقها ، إذ هي قرينة محققه كتحقيق (لام القسم) ، كأنَّما حمل معنى اللام على معنى القسم في التفضيل ، بخروج المبتدأ من المعرفة الى النكرة لفائدة التوكيد محمول على معنى القسم في التفضيل على تقدير: (لعبدٌ مؤمنٌ والله خيرٌ من مشركٍ) [٢٣] .

٢. قرينة الصيغة : ورود المبتدأ نكرة (قرينة التعين) موصوف بصفة نكرة ، وخبر نكرة أيضاً وهو اسم التفضيل (خيرٌ) ، فورود المبتدأ بصيغة النكرة عند أمن اللبس كونها نكرة موصوفة .

٣. قرينة التبعية : وهي ضميمة الموصوف القرينة البارزة إلتي قربت النكرة إلى معرفة وخصصتها ، فبينت صفة من الصفات المتعلقة بـ (العبد) في النص القرآني ، فالنعت السببي هو تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، فهي أفادت معنى الذات [٢٤]، فضلاً عن تخصيص المبتدأ بأن هذا العبدُ خيرٌ من مشرك بدلالة فحوى الخطاب إلتي يقتضيها السياق ، فهي قيد على المعنى إذ أخرجت النص من العموم الى الخصوص ،

فهو مقيد بقرينة الإسناد أي: (عبدٍ) قيل العبد المملوك الفقير المؤمن خيرٌ من الحر ؛ لأنَّ كلمة (عبد) يطلق على المؤمن والكافر ، حيث وصف بـ (مؤمن) قلل من اشتراكهفأصبح مختصًا.

٤. قرينة التضام : علاقة الصفة مع الموصوف تضام افتقار الصفة لموصوفها ليتم بها المعنى فالمبتدأ أكتسب خصوصية المعرفة بتلك الضميمة ، وإشار الخوارزمي الى ذلك عند تحليله لنص الزمخشري عند تعقيبه لماذا لا يجوز الإبتداء بالنكرة الساذجة غير الموصوفة إذ قال : " لأنّه متى سمع النكرة وإنَّ لم يتبعها بالصفة لم ينفر ، لتوقعه تلك الضميمة المخرجة عن التنكير إلى التعريف ؟ أجبتُ: لم يجز الإبتداء بالنكرة الساذجة ؛ لأنَّ غاية ذلك أن ينفر نوبةً أو نوبتين ، لكنْ إذا وقع في ضميره أن لأيأتى بتلك الضميمة ينفر كل نكرةٍ مجعولةٍ مبتدأةً ، موصوفةً كانت أو غير موصوفةٍ ، فلا لأنَّ توخى تيسيراً " [٢٥] .

فهو يشير إلى أن النكرة بحاجة إلى تلك الضميمة إلتي بوجودها تخرج التنكير إلى التعريف ، لأنَّ النكرة الساذجة لا يجوز الإبتداء بها ؛ لأنَّها توخى تيسيراً وأمن اللبس .

٥. قرينة المطابقة : المطابقة من حيث التنكير والأفراد التذكير، وقرينة العلامة الإعرابية بين الصفة والموصوف ، وبين المبتدأ والخبر غير واجبة وتهدر ، والصفة الموصوف مرفوع بـ (الضمة) وهي لتحديد الوظيفة النحوية بين الصفة والخبر لئلا يحدث لبس بين الوظائف النحوية فالعلامة الإعرابية قرينة مهمة إلتي تعين على تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة ، وقرينة المطابقة لها دورفي أبراز تلك العلاقة بين الكلمات المتراصة في السياق وتوجيه المعنى ، وربط الكلام الجزأين المتطابقين ، فحصنت المعنى من اللبس أو احتمال اللبس ، فكان الترخص بالصفة التي اغنت عن ذلك ، فالقرينة التعين دور بارز ومهم في المبتدأ والخبر فهما مترابطان بعلاقة قوية وهي قرينة الإسناد القرائن تتضافر في ما بينها لبيان المعنى الواحد تدعيمٌ لقدرة السامع على أدراك ذلك المعنى ، فإذا اتضح المعنى أمكن بسببهِ أمن اللبس ويتم الترخص في القرينة لتحل القرائن المتضافره معها في بيان المعنى [٢٦] .

٦. اسم التفضيل (الخبر) كانت لها دور في بيان التفضيل هنا من حيث المنافع الحاصلة من تزويج العبد المؤمن ومن منافع دينية أخرى ، والتزويج من الحر المشرك منافع دنيوية ، فالتفضيل هنا في بيان حكمة التحريم استئناساً للمسلمين [٢٧].

٧. قرينة السياق : كان لها دور بارز في بيان المعنى العام ، إذ المعنى العام الظاهر للمخاطب هو تفضيل العبد المؤمن على المشرك ، ولكن المعنى الكامن في باطن السياق هو تضمن النهي وتحريم التزويج من المشركين بدليل سياق الآية { وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ} [٢٨] ، لما فيها من التعظيم والتفخيم .

٨. قرينة الرتبة : ولها دور كبير في أمن اللبس وبيان الموقع الوظيفي ، فنجد محافظة الرتب على منزلتها النحوية ، بأن يتقدم المبتدأ على الخبر وهو رتبة غير محفوظة ،

وتأخر الصفة على الموصوف رتبة محفوظة ، وتأخر الخبر عن المبتدأ رتبة غير محفوظة ، وتقدم حرف الجر على المجرور رتبة محفوظة .

٩. قرينة النسبة : (الجار والمجرور) متعلق بـ (خيرٌ) قرينة الأداة مع ضميمتها علقت الحدث من تحريم التزوج من المشرك وجعلت نسبة الحدث إلى العبد المؤمن أي: (لعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من بعض العبيد المشرك) ؛ لأنَّ (من) هنا للتبعيض ، فهي تؤدي دورها داخل السياق وليس لها دور خارج ذلك السياق .

قي حال ورود الجملة بدون تلك الضميمة المخرجة من التنكير إلى التعريف تكون الجملة كالآتي :

(لعبد خيرٌ من مشركٍ)

لم يجز ذلك لعدم حصول الفائدة ؛ لأنَّ ضميمة الصفة هي التي عليها الأعتماد وهي زيادة في الفائدة بتضافرها مع القرائن الأخرى ؛ فالمبتدأ محكوم علية والمحكوم عليه أن يكون معلوماً لدى السامع ، وإلاَّ كان الحكم اللغوي عليه دون فائدة ، فالسامع ينتظر معرفة ما ليس له علم به ، لم يكن للكلام فائدة ؛ لأنَّ ذلك يخل بالمعنى المطلوب وهو الإفهام ، وتنفير المخاطب عن استماع الحديث ؛ فتوجيه القرينة هنا في نظر الخوارزمي هو تخصيص (الإماء) مع رفضيه مجيء المبتدأ نكرة مع وجود الصفة التي قربت النكرة إلى معنى المعرفة ، ولكن على الرغم من هذا ، فهي تلك الضميمة التي حصلت في ضميرهِ ، فكان بها نوع من التخصيص والتيسير ، فحصلت الفائدة وقبت النكرة من المعرفة ، إذ قال : " الإبتداء بالنكرة الساذجة غير الموصوفة ،... ، لم يجز الإبتداء بها ؛ لأنَّ غاية ذلك أن ينفر ... ، وجعل النكرة الموصوفة مبتدأ ...، في تأويل المعرفة ... ، بلى بعد انضمام الصفة إليها " [٢٩].

أمَّا ابن يعيش فكان السهل الممتنع في توجيه القرينة وبيان التخصيص ، فكان شروط حصول الفائدة فضلاً عن موافقته للزمخشري وممن سبقه من النحاة ، على خلاف اسلوب الخوارزمي في عرض المسألة فيه نوعاً من التشديد والدقة وعمق وصعوبة في فهم المعنى بيان غرض المتكلم وإيصال المعنى لدى المخاطب بوجود تلك الضميمة ومن عدم وجودها ، ففهم المعنى متوفق على فهم القرائن ودورها في أحكام نسيج الجملة ، فضلاً عن فهم قصد المتكلم والظروف المحيطة به في السياق ، فالجامع بين المسند إلية والمسند هو الاقتضاء وهو يعود الى قرينة الإسناد [٣٠].

ب- تضمن النكرة معنى العموم .

تضمين المبتدأ النكرة معنى العموم عندما يكون الكلام موجب ، وهو بلأعتماد على على قرينة الأداة من النفي والأستفهام ، فتحدث الرخصة بتلك الضميمة المتضمنه معنى النفي أو الاستفهام ، فتقرب النكرة من معنى المعرفة فورد في كلام الزمخشري : " أرجلٌ في الدار أم امراة ؟ ، ما أحدٌ خيرٌ منك ، وَشرَّ أهَرَّ ذا نابٍ " [٣١] ، تبعه في ذلك المفهوم الخوارزمي بجواز الإبتداء بالنكرة بلا وصف . وهذا جائز في الاستفهام ؛ لأنَّك تستخبر ولا تخبر ، فشرط التعريف مفقود ، وهو معرفة من حيث المعنى ثم

قال في (وما احدٌ خيرٌ منك) : " فهو وإنَّ مبتدأ من حيثُ الصورةُ ، فهو فاعلُ من حيثُ المعنى ، وهذا ؛ لأنَّ حروف النفي ربما تُنزَّلُ تنزيلَ الفعلِ " [٣٢].

واستدل على ذلك ببيت من كلام العرب وهو بيت سقط الزند [٣٣] :

وما الفُصَحَاءُ الصّيدُ والبدوُ دارُها بأفصح قولاً من إمَائِكُمُ الوُكْع

موطن الشاهد : العامل في الجار هو (ما) فـ (ما) هنا قرينة الأداة الّتي قامت مقام الفعل ، فالجار والمجرور لا بد أن يتعلق بالفعل ؛ لأنها من قرائن التعليق ، أو ما يشبه الفعل فـ (بأفصح) متعلق بـ (ما) التي نزلت منزلة الفعل أي: تضمنت معنى الفعل فـ (ما) في توجيه الخوارزمي في هذا الموضع : " لنفي الحال مطلقاً ... ، و(ما) تنفي ما أوجبه موجب ...، ومن ثم كان لها صدر الكلام ؛ لأنَّ ما أوجبه موجب يجب أن يؤدي الصيغة ثم يدخل عليه حرف النقي ...، وإنَّ الحرف لاينزل منزلة الفعل إلا إذا تضمن معناه من جهتين ؛ لأنَّ ما من حرف إلا وهو متضمن معنى الفعل ، إلا ترى بأنَّه الباء للألصاق والإلصاق معنى فعل ، والهمزة للأستفهام لنفي الحال مطلقًا ... ، و(ما) تنفي ما أوجبه موجب ...، ومن ثم كان لها صدر الكلام ؛ لأنَّ ما أوجبه موجب يجب أن يؤدي الصيغة ثم يدخل عليه حرف النقي ...، وإنَّ الحرف لايتنزل منزلة الفعل إلا إذا تضمن معناه من جهتين ؛ لأنَّ ما من حرف إلا وهو متضمن معنى الفعل ، إلا ترى بأنَّ الباء للألصاق والإلصاق معنى فعل ، وهمزة الاستفهام " [٣٤].

نلحظ في توجيه الخوارزمي لـ (ما) مع ضميمة للاسم النكرة (المبتدأ) فهو من حيث اللفظ مبتدأ ، وفاعل من حيث المعنى لتضمن (ما) معنى الفعل ، والتضمين أيقاع لفظ موقع غيره بدلالة عقلية ومعاملته معاملة الفعل لتضمنه معناه ، واشتماله علية ، فجملتين عبارة عن التحول من الجملة الخبرية إلى الجملة الإنشائية [٣٥] . ثم الحمل على المعنى وله علاقة بقصد المتكلم ، وإنَّ الحمل على المعنى لا سند له إلاَّ قصد المتكلم [٣٦] ؛ لأنَّ اللغة عند المتكلم تكون عرضةَ لإنتهاك حُرمَة نظامها فيتصرف فيها كيفما شاء ، وعلى اعتبار أن قصد المتكلم (القصدية) وهو مصطلح من المصطلحات اللسانية والفلسفية في أنجاز الخطاب وتأويله ، مصدرها العقل والذهن [٣٧] ، ومفهوم القصدية بارزًا في الحمل على المعنى ، بتمثيل حمل صورة على صورة أخرى لعلاقة مشابهة بينهما فإنَّ الحمل على المعنى هو أيضآ حمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر لعلاقة ما بين اللفظيين [٣٨] .

صور الخوارزمي تضافر هذه القرائن مع بعضها البعض من حيث الصورة الذهنية العقلية ، بتضمين المبتدأ النكرة معنى المعرفة وتضيق دائرة التنكير والعمومية ، ولقرينة التنغيم الدور البارز بين الاستفهام وبيان معنى الاستخبار من الخبر ، فضلاً عن النفي في سياق الجملة ، وهو عند سيبويه في باب تجب عن النكرة بنكرة قال فيه : ويحسن الأخبار هنا حيث أردت أَنْ تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه ؛ لأنَّ المخاطب قد يحتاج الى أَنْ تُعْلِمه مثل هذا [٣٩] .

إذاً النكرة في سياق النفي تعمُّ ، وإذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرف فصح الابتداء بها للسلامة من اللبس [٤٠] ، البنية العميقة في نص الخوارزمي هو انتقال العمل من النفي إلى الفعل فأخذت الحكم النحوي للفعل من
حيث الرفع للفاعل ؛ لأنَّ لا فعل دون ضميمة له وهو الفاعل فـ (ما) تنفي ما أوجبه موجب ، وهي رتبة محفوظة لها الصدارة في الكلام ، فالجملة مثبته موجبة على ما قصدة المتكلم إلى أن يدخل عليها حرف النفي فتأخذ الجملة معنى النفي ، ولقرينة السياق دور بارز في حمل معنى الأداة على معنى الفعل ؛ لأنَّ المتعارف عند النحاة القدماء والمحدثين أن الأداة لا تدل على معنى معجمي فقط في سياق الجملة ، بل تدل على معنى وظيفي عام وهو التعليق ؛ لأنَّ لا بيئة لها خارج سياقها والمعنى الذي يتبادر في الذهن لدى سماعنا جملة من الجمل ، فدلالة الأداة مرهونة بوجودها في السياق وهو مفهوم أشار إلية د. مهدي المخزومي بأنه وجود هذه الأدوات مفردة غير مؤلفة لا تدل على معنى ، ويظهر معناها إلاَّ في أثناء الجملة – هو مفهوم ليس بالجديد إذ أشار سيبويه من تبعه بذلك من النحاة على ذلك المفهوم في طيات صفحات كتبهم وهم يستعرضون ويحللون ويفسرون ذلك – [٤١] .

وهذا لا يعني أن كل أداة يمكن لها أن تتضمن معنى الفعل ، إذ هذا مخالف للصواب وهو ظاهر كلام الخوارزمي في النص السابق ، بل يكون ذلك ممكن عندما يوجبه السياق ، مع قرينة التعين تحدث تلك الرخصة بتضافرها مع قرائن السياق الأخرى ، وتأويل الحمل على المعنى يختلف بين المتخاطبين في تصورهم تلك المعاني ، وإنَّ ما يتبادر في ذهن المتكلم من معنى قد لا يوافق ما تبادر إلى ذهن المخاطب من معنى [٤٢] .

أمَّا الشاهد الشعري الذي استدل عليه الخوارزمي (وما الفُصَحَاءُ الصّيدُ والبدوُ دارُها .... بأفصح قولاً من إمَائِكُمُ الوُكْع) ، إشارمحقق الكتاب الى نص الأندلسي بأن : الخوارزمي قد زله في هذا البيت وأن (ما) هنا حجازية شبيه بليس بدليل الباء الزائدة الداخلة على خبر (ما) لم تدخل ؛ لأنَّ تربط شيئًا ، بل للتأكيد فقط وليس في العربية ارتباط بين حرفين أصلاً [٤٣].

توجيه الخوارزمي إلى (ما) على وجهين :

الوجه الأول : (ما) نافيه أفادة العموم ، فقربت النكرة من المعرفة .

الوجه الثاني : نقل الجملة من الأثبات إلى النفي ؛ لأنَّ النفي يدخل الجملة برمتها ولا يختصر على بعض العناصر دون الأخر ، فكانت الدلالة على الأطلاق نقي التفضل لأحد غيرك ، و(ما) تكون اسمًا أو حرفًا ، ووجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ؛ لأن النكرة إذا وليها النفي وهي في الحقيقة لواحد لا بعينه لزم من ذلك نفي جميع الجنس، وإلا لم يصدق نفي واحد. فلما كان ذلك معلومًا مقصودًا صار كأنه نفي جميع الجنس، وجميع الجنس متخصص معروف فصح أن يكون مبتدأ لذلك وإن قلنا: إن النكرة في سياق النفي تعم جميع الجنس قصدًا بدلاتها عليه صار مماثلا للمعرفة [٤٤]، وهو المعنى الذي اعتمده ابن يعيش أيضاً ، إذ وجه اعتماده على " استفهام أو نفي ، لأنّ الكلام صار غيرَ موجَب، فتضمّنت النكرةُ معنى العُمُوم فأفادت " [٤٥].

القصد من هذا عدم الحكم بالخبرية ثابت لكل فرد ، قال لولا لتخصيص ، لم يجز ذلك الترخص في القرينة ؛ لأنَّ العموم ضد الخصوص ، بل لولا التخصيص لما جاز ذلك ؛ لأنك عينت كل فرد ، ولو حكمة بعدم الخبرية على واحد غير معين ، لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين المحكوم ، بمعونة تلك القرائن لمتضافرة مع بعضها البعض فقرينة التعين مع ضميمتها ، وقرينة التنغيم إلتي حملت السياق من معنى (ما) إلى معنى الفعل ، وقرينة الرتبة إلتي حفظت المنزلة الوظيفة لكل كلمة في الجملة ، وقرينة الإسناد مع قرينة العلامة الإعرابية إلتي أمن اللبس بتضافرهم في سياق حال المتكلم والمخاطب مع تحديد الخبر وتحديد دلالته الخبرية من الانشائية ، وصيغة التفضيل (خيرٌ) وهذا التفضيل يعتمد على ما يدور في ذهن المتكلم ، فضلاًعن عن قرينة النسبة (منك) فهي دليلاًعلى خروج الصيغة من النكرة الى المعرفة بإيصال ما قبلها إلى ما بعدها ، فهي قيد على قرينة الإسناد بتعليق الكلام في ما بينيه لأيصال ما يدور في فكر المتكلم إلى المخاطب ، وقرينة المطابقة هنا مهدورة وحصل الترخص لأمن اللبس .

المطلب الثاني : الشذوذ والضرورة في نواسخ الجمل الإسمية :

مصطلح الضرورة والشذوذ يطلقه النحاة العرب القدماء على العديد من الظواهر اللغوية القديمة المختلفة في أبواب الصرف والنحو معاً ، في نظر النحاة أن الوزن والقافية في الشعر يلجئان الى غير المألوف في النظام اللغوي [٤٦].

عرض سيبويه الضرورة في (باب ما يحتمل الشعر) بقولهِ : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من السماء ؛ لأنَّها اسماء كما أنها اسماء " ، ثم قال : " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا " [٤٧].

نلحظ أن سيبويه لم يصرح بحد الضرورة ، وأنما أكتفى بالإشارة لها ببعض العبارات ، في الباب الذي عقده في أول كتابهِ ، فهو يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر لذلك ، ولا يجد منه بداً .

والضرورة عند ابن يعيش : " إنَّ ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعه ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لأتمام القافية ، وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنَّه رد الى الأصل " [٤٨].

فابن يعيش يرى بأن للشاعر مسوغات يضطر الشاعر الى الترخص ، ويخرج بها عن المعتاد المألوف في القاعدة المتبعة ليقيم وزناً ، أو ليوافق بين القوافي في أبياتهِ الشعرية ، ولم أجد تعريفاً أو إشارةً الى الضرورة أو الشذوذ عند الخوارزمي ، فهو يكتفي بذكر هذا للضرورة أو شاذ أثناء تحليله للنصوص وهو ما سجده في النماذج الآتية أن شاء الله .

أمَّا الشذوذ : هو يعني العيب والنقص الذي ينبغي أن تتبرئى منه اللغه ، وإنما يحمل على الشذوذ ، إذ لم يوجد له وجه في اللغة [٤٩] ، تحفل اللغة العربية بكثير من الألفاظ والتراكيب الشاذة ، وذلك لأنَّ اللغة في طبيعتها تعبر عن أغراض المتكلمين

بها ، وأن الغرض الرئيسي هو الفهم والأفهام لقضاء الحاجات الضرورية ، فيسلك المتكلم أيسر الطرق وأسهلها ، فيأتي الكلام على طبيعتهِ وسليقتهِ التي طبع عليها ، من غير أن يراعي إذا كان الكلام موافقاً للقياس أم مخالفاً ، لغرض الخفة ، أو تجنب اللبس ، أو الضرورة ، أو التوهم ، ...الخ ، وعبر سيبويه عن هذه اللفاظ صراحة ، إذ قال : " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون " [٥٠] .

أذاً ففي اللغة العربية صورتين للمتكلم [٥١]:

الصورة الأولى : الصورة الذهنية المختزنة في أذهان المتكلمين .

الصورة الثانية : الصورة المتحققة في نماذج الاستعمال ، والتي تظهر مدى انعكاس ذلك على مسائل اللغة العربية ، لذلك يقال : (نحو اللغة) ، (ونحو الكلام) .

ومن مسوغات الترخص في الشذوذ والضرورة في كتاب المفصل ، ما جاء لأمن اللبس وصحة الأستعمال ، وما حمل على ضعف في الكلام ونزل منزلة الفعل . إذا اجتمع في باب (كان وأخواتها) معرفة ونكرة ، فيكون المعرفة اسم (كان) ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لأنَّه بمنزلة المبتدأ والخبر ، إذ قال الزمخشري : " وحال الاسم والخبر مثلها في باب الإبتداء من أن كون المعرفة اسماً والنكرة خبراً حد الكلام . ونحوه قول القطامي من الوافر [٥٢] :

قِفي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ... وَلَا يَكُ مَوْقفٌ مِنْكِ الوَداعَا

وقول حسان من الوافر [٥٣] :

كَأَنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يكون مِزاجَها عسلٌ وماءُ

وبيت الكتاب من الوافر [٥٤] :

فإنَّك لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ ... أظَبْيٌ كان أُمَّكَ أم حِمارُ

من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس. ويجيئان معرفتين معاً، ونكرتين، والخبر جملة ومفرداً وجملة بتقاسيمها. " [٥٥] .

إنَّ (كان واخواتها) كما ذكرنا سابقاً كحكم المبتدأ والخبر ، بأنه الخبر هو محل الفائدة ، والخبر ما هو إلاَّ تقريب وتيسير على المبتدأ ؛ لأنَّ هذه الأفعال يخبر عنها عند قولنا : (كان رجلٌ قائماً) .

فـ (اسم كان نكرة) لا يفيد المخاطب شيء ؛ لأنَّ ذلك معلوم عنده ، والمخاطب يتوقع الفائدة فيما لم يخبر به عنه المتكلم [٥٦] ، وهو مماثل لما تم ذكره سابقاً في الترخص في جملة المبتدأ والخبر ، إذ وضع النحاة مسوغات منها وصف الاسم النكرة بصفة تقرب النكرة من المعرفة نحو قولك : (كان رجلٌ من بني تميم عندي) .

(كان) : قرينة الأداة الدالة على الزمن الماضي ، وهي قيد على علاقة الإسناد ، وقيد على قرينة العلامة الإعرابية ، فهي لها الصدارة في الجملة ، وهي تفتقرالى ضميمة فتتضام مع جملة المبتدأ والخبر ليتم معناها ، فهي لا معنى لها دون تلك الضميمة .

(رجلٌ) : اسم (كان) نكرة مرفوع ، تضافر قرينة التعين مع قرينة الصيغة ، وقرينة العلامة الإعرابية .

(من بني تميم) : جار ومجرور قرينة النسبة متعلقة بـ (رجل) في محل صفة لـ (رجل) ، فبتضافر القرائن مع بعضها البعض وكون الصفة قربت النكرة من المعرفة وخصصتها فحصلت الفائدة بأمن اللبس ، وهنا أهدرت المطابقة بين الاسم والخبر .

(عندي) : ظرف (قرينة التخصيص) في محل نصب خبر المبتدأ .

وما ورد في بيت القطامي (قِفي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعَا).

موطن الشاهد: هو ورود الاسم (موقف) نكرة ، والخبر (الوداعا) معرفة ، لوجود قرينة أمن اللبس (منك) قرينة النسبة إلتي نزلت منزلة الصفة وهو ما ذهب إليه الخوارزمي بأنه المسوغ لورود الاسم نكرة هوما كان " منزلة الموصوف ؛ لأنَّ معناه : لا يك وداع في موقف وداعك " [٥٧] .

ووافق ابن يعيش ممن سبقه من النحاة إذ قال : " ربما يضطر شاعر فقلب الاسم نكرة ، والخبر معرفة . وحسن ذلك وصفُ (الموقف) ، بالجار والمجرور الذي هو (منك) ، والتقدير: موقفٌ كائنٌ منك والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة – وعند أبي علي الفارسي لا يجوز هذا حيث لا يضطر شاعر إلى تصحيح وزن ولا إقامة قافية ـ " [٥٨] .

والمعنى عند السيرافي (ت٣٨٥هـ) : بدلالة (ولا يك منك موقف) ، هو بمعنى : دعاء الشاعر بأنَّ لا يكون الوداع له منها في موقف من المواقف ، وكأنَّه قال : قفي ودعينا أن عزمت على فرقتنا، ولا كان منك الوداع لنا في موقف [٥٩].

بدلالة قرينة التنغيم التي دل عليها سياق حال المتكلم ، هنا في توجيه السيرافي خرج (النهي) الى غرض الدعاء ، ويحتمل القول خروج (لا الناهيه الجازمة) الى غرض التمني كون المتكلم هنا يوجه نهيه لمخاطب غير عاقل ، فهو يتمنى إلاَّ يكون الوداع في موقف من المواقف .

ومن النحاة عدَّ ورود الاسم نكرة والخبر معرفة ، بأنه الشاعر مختاراً لا مضطراً ، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا ، أو : ولا يك موقفنا الوداعا . والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل ، والمنصوب بالمفعول به [٦٠].

يرى ابن يعيش أن (ولا يك موقفي) رواية لا نظر فيه إذ لا ضرورة لهذه الرواية [٦١] . إذاً أختلف النحاة في كون المسوغ لهذا الترخص ضرورة شعرية دعت الشاعر الى قلب الاسم نكرة والخبر معرفة ، أم كون النكرة موصوفة قربت الاسم الى المعرفة ، وهو المذهب الذي ذهب إليه الخوارزمي لم يشير الى وجود الضرورة في الشاهد الشعري ، بل أكتفى بالقول أن الاسم النكره هنا بمنزلة الموصوف ، كون الاسم والخبر هنا شبيه بالفاعل والمفعول به ، إذ يجوز فيهما ورود الفاعل والمعفول نكرة ومعرفة ، وأن الغرض الذي خرج به الشاعر هنا (دعاء) لكون الفعل الناسخ (يك) مسبوقي بنهي (لا) وهو يقول : لا يك الوداع في موقف في كون الجملة (انشائية طلبية) .

فبتضافر قرينة الأداة (لا) مع قرينة سياق الحال ، وقرينة التنغيم في خروج المعنى على المجاز إلى الدعاء ، ويحتمل معنى التمني أيضاً لكون خطاب المتكلم غير العاقل

، مع التزام قرينة الرتبة بالموقع الإعرابي لكل من الكلمات والحفاظ على الوظيفة النحوية بدلالة قرينة العلامة الإعرابية وبتضام تلك الضمائم ، فخروج الخبر هنا عن مقتضى الظاهر وهو افادة المخاطب الحكم إلى غرض بلاغي أنشائي طلبي وهو الدعاء أو التمني .

ذكرنا سابقاً أن الغرض من الترخص في الضرورة والشذوذ يكون (لأمن اللبس وصحة الاستعمال) ، إذ كان الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد ، فإيهما عرفت تعرف الأخر . هو ما ورد في نص الزمخشري ، والذي اشار إليه ابن يعيش أيضاً بأنَّه : " الذي شجعهم على ذلك أمن اللبس " [٦٢] .

وورد ذلك في الشاهد الشعري لحسان بن ثابت :

كأنَّ سبيئة من بيتِ رأسِ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ .

موطن الشاهد : جعل خبر (كان) (مزاجها) معرفة منصوب مضاف الى ضمير يعود إلى (سبيئة) [٦٣] ، كون اسم (كأنَّ) نكرة منصوب ، و(عسلٌ) و(ماءٌ) اسم (كان) مرفوع وهو نكر في ضرورة الشعرمرفوعة ، وحسن ذلك في هذا البيت لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد ، كون (صيغة) العسل والماء اسمين وهما نكرتان غير مختصتين وما شبههما من الأجناس يؤدي تنكيرهما عن معرفة فلو قلنا : يكون مزاجها العسلُ والماءُ ، لكان بمنزلة عسل وماء ، وكون جملة (يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ) وصف ، وإنَّ الضمير المضاف (قرينة النسبة) ، العائد على (سبيئة) نكرة فطابق الضمير اللفظ فنزل الضمير منزلة النكرة فـ (مزاجها) فكانت أخص من عسل وماء فقدم رتبة الخبر ، وتضافر قرينة العلامة الإعرابية إلتي أعطت حرية الترخص في التقديم والتاخير لقرينة الرتبة على الاسم للضرورة ، وخرج الخبر هنا لغرض الزام الفائدة لكون المتكلم عالم بأن العسل والماء يعودان إلى جنس واحد .

فعند الخوارزمي ورود الاسم نكرة والخبر معرفة كونه : " نكرة غير موصوفة فهي بمنزلةِ الموصوفة ، وهذا كما قلنا في: (شرُّ اهرَّ ذا نابٍ) المعنى: عَسلٌ وأيُّ عسلٍ ، وماءٌ وأيُّ ماءٍ [٦٤] .

أمَّا ابن يعيش فكان أعتمد الضرورة مراعاة القافية في البيت الشعرية كونها مرفوعة ، وأن " (نصب) (المزاج) على أنّه خبرُ (يكون) ، وهو معرفة ، ورفعُ (العسل) و(الماء) بأنه اسمُها ، وهو نكرة ضرورة كون القافية مرفوعةً. وهو في هذا البيت أسهل من الذي قبله من حيث كان (المزاج) مضافًا إلى ضميرِ (سبيئة) ، وهي نكرة. وضميرُ النكرة لا يفيد المخاطبَ أكثرَ ممّا يفيده ظاهرُها ، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائدٌ إلى المذكور، إلا أن المذكور غير متميّز، فكانَ حكمه حكم النكرة مع أنّ (عسلاً) و(ماءً) جنسان ، ولا فرقَ بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصّه ، بل يُعبَّر عنه بلفظ الجنس. فإذًا لا فَرْقَ بين قولك: (عسلٌ) ، و(العسلُ) ، إذا أُريد الجنس. ألا ترى أنك تقول: (عندي عسلٌ) ، و(عندك درهمٌ منه) ، و(عندي عسلٌ) ، و(عندك كثيرٌ) " [٦٥] .

حمل الخوارزمي النص على الصفة بدلالة قرينة التنوين التي نزلة منزلة الصفة ؛ لأنَّ الغرض من ذلك التعظيم والتفخيم ، ولتضمن السياق معنى الاستفهام بدلالة (قرينة التنغيم) ، والمعنى على : عَسلٌ وأيُّ عسلٍ ، وماءٌ وأيُّ ماءٍ ، على معنى أخذ الثمر من الشجر ، شبه طعم ريقها بطعم الخمر إلتي قد مزجت بعسل وماء ، أو بطعم تفاح غض أجتنى بدلالة بيت الشعر الذي بعده (على أنيابها أو طَعم غَضٍ ... منَ التُّفاح هصره اجتِناءُ) [٦٦] .

فدلالة قرينة السياق في بيان قصد المتكلم وحملها على النظير (شَّر أهرّ ذا نابٍ) ، دلالة عقلية فأمن اللبس وبان المعنى لدى المخاطب بتعظيم وتفخيم مذاق وطعم الثمر فحملها على شبه دون الدلالة بأنه هناك ضرورة شعرية دعت الشاعر إلى جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ، فهو وافق بذلك نص الزمخشري الذي هو أيضاً ، لم يشِرفي نصهِ الى تلك الضرورة ، ولكن اشار إلى أمن اللبس التي تكون من الضرورة التي يتبعها الشاعر.

وابن يعيش وافق سيبويه [٦٧] ، في توجه البيت الشعري بأنه هناك ضرورة شعرية دعت إلى جعل الاسم نكرة والخبر معرفة حمل ذلك على ضعف من الكلام ، بالإعتماد على قرينة العلامة الإعرابية في قافية البيت الشعري المرفوعة ، وعلى قرينة النسبة كون (الهاء) في (مزاجها) ، نكرة متعلقة بخبر (كأنَّ) وهو (سبيئة) ، وهي في نظر ابن يعيش لا تفيد المخاطب ولكن الفائدة ظاهرية من جهة اللفظ والسياق فقط ، وليس هناك فائدة معنوية ، وأنَّ كان تعريف الضمير للاسم النكرة (مزاجها) ، حث المخاطب على العلم بأنه المذكور عائد على شيء غير متميز ، ولكن كون العسل والماء يعودان إلى جنس واحد بدلالة قرينة الصيغة كونهما اسمان لدلالة واحد فلا فرق بين تعريفهما وتنكيرهما ، إذا كان المراد الجنس ، كونهما من السوائل محمولاً على معنى سياق الحال ، وتوجيه ابن يعيش للقرينة أعمق لكون الخبر هنا ملزم الفائدة فلا يقدم جديداً للمخاطب ، وأنما يفيد أن المتكلم عالم بالحكم ، وأن الغرض هو أخبار أن المتحدث عارف بذلك .

وعلق ابن يعيش على رواية أبو عثمان المازني ، في " (يكون مزاجُها عسلًا وماءُ) برفع (المزاج) على أنه اسمُ (يكون) ، وهو معرفة ، و(عسلًا) الخبر ، وهو نكرة على شرط الباب. (وماءٌ) ، مرفوع حَمْلًا على المعنى ؛ لأنّ كلّ شيء مازَجَ شيئًا ، فقد مازَجَه الآخرُ، فصار التقدير: ومازَجَهُ ماءٌ ، أي: خالَطَهُ. والسبيئة: الخمر، سُمّيت بذلك لأنها تُسْبأ، أي: تُشترى. " [٦٨].

وهناك رواية لم يذكرها الزمخشري في نصهِ ولا الخوارزمي وابن يعيش ، وهي حمل المعنى بأن يضمر في يكون الشأن والقصة ، وتجعل (كان) زائدة [٦٩].

فتعدد المعنى بتعدد الوظيفة النحوية ، وتضافر القرائن مع بعضها البعض في بيان معنى الترخص في أهدار قرينة التعين للاسم النكرة والعدول عن قرينة المطابقة في المبتدأ والخبر ، إلاَّ وجود التضام بين المضاف والمضاف إليه ، وتعلق قرينة الربط عنده على الاسم النكرة ، مع التطابق بينهما في التنكير والأفراد والتأنيث ، ودور

قرينة السياق وسياق حال المتكلم لحصول العلم ، وتضافر القرائن الصوتية ، فأمن اللبس وصحة الاستعمال بلزم الفائدة .

وأيضاً ما حمل على ضعف الكلام ونزل منزلة الفعل .

ورود اسم (كان) نكرة واسمها معرفة على ضعف الكلام ، لنزول الفعل الناقص منزلة الفعل الحقيقي في بيت الشعر لخداش بن زهير [٧٠]:

فإنكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ ... أظَبْيٌ كانَ أمكَ أم حمارُ .

موطن الشاهد : (كان أمك) ، (كان) فعل ماضي ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) نكرة ، (أمك) خبر(كان) ، منصوب معرفة . عبر الخوارزمي بأن ورود ذلك في بيت الشعر شاذ ودليل شذوذه أن الضمير المستكن في (كان) ها هنا نكرة وهذا ؛ لأنَّ الضمير **إذا رجع إلى نكرة فهو على وجهين :**

الوجه الاول : إن كان في موضع يحسن فيه الإشارة إليه كما في قولك: (جاءني رجلٌ فأكرمته) فذلك معرفة .

الوجه الثاني : إن كان في موضع لا يحسن الإشارة إليه فيكون نكرة ولولا الرواية لرفعت المنصوب هاهنا لتكون (كان) هي المزيدة [٧١] .

توجيه الخوارزمي للنص على وجهين وجه يكون فيه الضمير العائد على الاسم النكرة يحسن الإشارة إليه في تركيب الجملة إلتي يكون فعلها فعلاً حقيقياً فعلى سبيل ذلك :

(جاءني + رجلٌ + فأكرمتهُ).

(جاء) فعل ماضي + النون نون الوقاية قرينة تقي الفعل من الكسر + والفعل متعدي بقرينة التعدية غلى مفعول به وهو الضمير المتصل (الياء) .

(رجلٌ) : فاعل مرفوع (اسم نكرة) متضام مع الفعل بقرينة الإسناد .

(فأكرمتهُ) : (الفاء) حرف عطف قرينة رابطة بين الفعلين المتعاطفين + (أكرم) فعل ماضي مسند الى الضمير المتصل بالفاعل (التاء) + متعدي الى المفعول به بقرينة التعدية (الهاء) ، قرينة رابطة تعود على الرجل ، وفيه حسن اشارة الضمير الى النكرة .

أمَّا قوله : لا يحسن الإشارة إليه عندما يكون الفعل الناسخ (كان) زائدة في تركيب الجملة ، فلا يحسن بذلك عودة الضمير النكرة ؛ لأنه لا يصبح (لكان) تأثير أو قيد على قرينة العلامة الإعرابية فيكون تركيب الجملة بدلالة المبتدأ والخبر في الجملة الإسمية فلا يكون هنا منى لعودة الضمير على نكرة ، وهنا الخوارزمي ينبه للمحتوى الدلالي في عودة الضمير النكرة في الوجهين .

أمّا ابن يعيش اجاز الترخص بأنها : " لأنها أفعالٌ مشبّهة بالأفعال الحقيقيّة، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأُجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار" [٧٢] .

ثم علق ابن يعيش على قول سيبويه لهذا البيت بأنه ضعيف وذلك : " لأنَّ الاسم والخبر يعودان لعين واحدة ، فإذا عُرف أحدهما يُعرَف الآخر؛ لأنَّه هو في المعنى ،

فإذا ذكرت (زيدًا) ، وجعلته خبرًا ، عُلم أنه صاحب الصفة. وقد ردّ أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيت ، وقال اسمُ (كان) هنا مضمرٌ في (كانَ) يعود إلى (الظبي) ، والمضمراتُ كلّها معارفُ ، و(أُمّك) الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان ، وذلك جائز نحوُ: (كان عبد الله أخاك) . وسيبويه كأنّه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل ، لا يزيد على ظاهره ، إذ لا يُميِّز واحدًا من واحد ، وإن كان من حيث علم المخاطب بأنّه يعود على المذكور معرفةً ، وقد تقدّم نحو ذلك " [٧٣].

ابن يعيش يشير الى أن سيبويه نظر إلى المحتوى الدلالي بين اسم (كان) وخبرها من حيث أنهما يعودان إلى منزلة واحدة ، إذ هما يتفقان في مضمون الجملة الإسمية ، ولكن ليس بمنزلة واحدة في العمل الذي ينتج عنه معنى ، إذ يفترقان عن مضمون الجملة الفعلية ، وهو أيضاً قريب من توجه الخوارزمي للضمير العائد من جملة فعلية وبين الضمير العائد من الجملة الإسمية ، والسر في ذلك عند ابن يعيش أن سيبويه يرى أن النكرة لا تزيد على ظاهر التركيب في شيء ، وإنَّ كان الهدف من ذلك هو علم المخاطب بأن الضمير يعود على مذكور معرفة ؛ لأنَّه المحتوى الدلالي الناشيء من تعلق الكلام بعضه مع بعض ليفهم السامع منه معنى ، فيكون كلام حسن مستقيم مثل لو قلنا: ضرب رجلٌ زيداً ؛ لأن الفاعل نكرة ؛ ولأنَّ النكرة إذا أطلقت ففيها دلالة **على أمرين** [٧٤] :

الاول : الأفراد ، والآخر: لجنسية ، فالقصد يتعلق بأحدهما ويجيء الآخر على جهة التبعية.

فإذا قلنا: ضرب رجلٌ زيداً ، فهو تركيب صحيح يراد به الإفراد ، أي بتقدير: ضربهُ رجلٌ واحد ، لا رجلان ، فهو فردٌ شائعاً من جنسه ، وهو الرجل ، وجاء (رجلٌ) منكور للقصد فيه إلى رجلٍ شائع من الأفراد ، وإذا قلنا: كان حليماً فإنما ينتظرأن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء في الفعل ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فإن فيل: كان حليمٌ أو رجلٌ ، فقد بدأت بالنكرة ، ولا يستقيم أخبار المخاطب عن المنكور ، وهذا لا ينزل منزلة المعرفة لدى المخاطب ، فكرهوا اللبس في ذلك [٧٥] .

وذات الأمر الذي دعا ابن يعيش لبيان رد المبرد على سيبويه إذ يرى المضمرات كلها معارف ، وأن (أمك) في بيت الشعر معرفة مع الضمير معرفة فكان الاسم والخبر لـ (كان) معرفتان ، وهو جائر وهو كما لو قلنا: كان عبد الله أخاك ، فكان كل من هما معرفة بدلالة قرينة المطابقة في تطابقهما من حيث التعريف والتنكير والأفراد.

واستدل الخوارزمي ببيت الشعر الذي أنشد المبرد في كتابهِ (المقتضب) وجعله نظير لبيت خداش ابن زهير إعراباً وهو [٧٦]:

" أَسَكْرَانُ كانَ ابن المَرَاغَةِ إذ هَجَا تَمِيْماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

موطن الشاهد: سكران: مرفوع ، وابن المراغة منصوب " [٧٧] .

" أن (ظبيًا) في قولك: (أظبي كان أُمَّك أم حمار) مرتفع بـ (كانَ) مضمرة تُفسِّرها (كانَ) هذه الظاهرةُ ؛ لأنّ الاستفهام يقتضي الفعل ، فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر

معرفة. ولا يحسن ذلك عندي ؛ لأنّ الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام ، وإن كان خبرُه فعلًا، فارتفاعُه بالابتداء . ولا يحسن ارتفاعُه بفعل محذوف ، إلّا مع (هَلْ) ، وقد تقدّم نحو ذلك . والمعنى أنه يصف إضراب الناس عن الشَّرَف بالأنساب، وأنّه إذا حصل للإنسان الاستغناءُ بنفسه ، لم يُبالِ إلى من انتسب من الأُمّهات. وضرب (الظبي) و(الحمار) مَثَلًا لفضل (الظبي) ، ونقصِ (الحمار) . وذكر الحولَ لذِكْر (الظبي) ، و(الحمار) ؛ لأنهما بعد الحول يستغنيان بأنفسهما. فتَقرّر بما ذكرناه أنّ بابَ (كان) القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة، ولا يحسن عكسُ ذلك إلّا عند الاضطرار " [٧٨] .

أمَّا الخوارزمي قال : أن اسم (كان) ضمير وهو معرفة ، فكان رأي بعض النحويين في الاجابة عن سيبويه بأن (همزة) الاستفهام في (أظبي) و(أسكران) : دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل المسند الى ضميره ، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره الفعل الظاهر بدلالة القرينة اللفظية في السياق ، ، فاسم (كان) نكرة ، ورد الجواب وجود قرين الأداة (أم) المعادلة المتصلة يليها أحد المستويين والآخر ، (الهمزة) ، ولو قدرنا بعد (الهمزة) فعلاً ؛ لأنَّ الأستفهام يقتضي الفعل ، وهو لا يحسن عند ابن يعيش ؛ لأن الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام وإن كان خبره فعلاً ، فارتفاعه بالإبتداء .ولا يحسن أرتفاعه إلا مع (هل) ، ولم يليها المستويان ، بأن الفعل لما كان محذوفا وجوبا لأجل المفسر فكأنه معدوم ، وأيضا فإن استواء ما ولياهما قد لا يكون ، في ضرورة الشعر، كما يجئ في باب العطف ، هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: المرفوع إنما يفسر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو: (ان امرؤ هلك) وفي قوله خاصة : أظبي كان أمك أم حمار: الأولى أن يرتفع ظبي بكان المقدرة لما يجئ في باب العطف أنه بعد سواء [٧٩].

ومنهم من ذهب بأنه (همزة التسوية) لا تدخل إلا على الفعل ، وبعضهم بأنه الضمير الراجع إلى منكر يكون منكراً ، ومنهم من رد على ذلك بأن الضمير الراجع إلى نكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ وورد ذلك في استدلال الخوارزمي قول المبرد دون الترجيح وبيان صحة كلامه من عدمه ما هو إلا دليل مواقفة الخوارزمي للمبرد ؛ لأنه الضمير إذا عاد الى نكره مختصه بوجه فهو معرفة نحو: ما أشاره إليه الخوارزمي : (جاءني رجلٌ فأكرمته) ، وإلاَّ فهو نكره نحو: (أظبي كان أمك أم حمار) ، كما ورد في حد المعرفة ، النكرة في البيت الشعري غير مختصه ، فالضمير العائد نكرة [٨٠] ، ولكن القياس هو أن يكون الاسم (كان) معرفة والخبر نكرة ، ولا يحسن غير ذلك إلاَّ عند الاضطرار وهو ما نبه عليه ابن يعيش .

تعددة الوظيفية النحوية لدلالة النص النحوي (أظبي كان أمك أم حمار) ، بختلاف دلالة قرينة التنغيم في سياق حال **المتكلم إلى ثلاثة أوجه :**

الوجه الأول : همزة التسوية وهي قرينة الأداة الدالة على أنه الفعل غير مقيد بزمن ؛ لأنَّ بوجودها أريد التسوية بين استغناء الأنسان بنفسه فلايهمه أي نسب أنتسب إليه شريف أم وضيع ، بدلالة (حرف الاستفهام) ولها الصدارة في الكلام (رتبة محفوظة) ، وبتضامها

مع الاسم + (ظبي) اسم نكرة مرفوع لفعل ماضي ناقص محذوف بدلالة القرينة اللفظية في السياق للفعل الظاهر + (كان) فعل ناقص قرينة الأداة داله على الزمن الماضي ، و تضام الأداة مع الخبر وترخص التضام مع الاسم المضمر + اسم (كان) ضمير المستتر يعود على (ظبي) الاسم النكرة (قرينة الربط العائد على الاسم النكرة) تقديره (هو) + (أمك) اسم معرفة خبر منصوب ، وهو مضاف و(الكاف) مضاف إليه و تضام المضاف والمضاف إليه بقرينة تضام التلازم + (أم) أم المعادلة المتصلة حرف عطف (قرينة الأداة) + حمار اسم معطوف بقرينة التبعية + مع قرينة العلامة الإعرابية في سياق النص الشعري .

الوجه الثاني : هو (كان) زائدة ، فلهذا اختلف المعنى ، واختلفت دلالة القرائن ، إذ الاسم والخبر(جملة الإسمية من المبتدأ والخبر) مسند كل منهما الى الأخر بقرينة الإسناد مع تضام التلازم دون تأثير دلالة (كان) وهي قيد على قرينة العلامة الإعرابية ودلالتها على الزمن واختلاف الوظيفة النحوية في كل من الاسم والخبر .

الوجه الثالث : أن الاسم والخبر بدلالة الفاعل والمفعول به من حيث المضمون في الدلالة على الفعلية ، والاختلاف من حيث معنى الجملة الإسمية ، فطرق التركيب النوعي هي إلتي تحدد الوظائف النحوية ، مع تضافر القرائن النحوية مع بعضها البعض ضمن نظام العناصر المؤلفة ضمن الجملة ، قد يجوز في صنفٌ من الكلام أن تنظم في تركيب ، يشغل فيه موقعاً وظيفياً بعينه ، ولا يصح في غيره ؛ ذلك لأنَّ الكلام الذي يدرسه اللساني كما في قول مارتينيه : هو الكلام الإنساني ، والموهبة إلتي يمتلكها الناس للتفاهم عن طريق الإشارات السمعية [٨١] .

وأخيراً نشير الى قول ابن يعيش : أن حروف الاستفهام إذا دخلت على الجملة الخبرية غيرا معناها الى الاستفهام ، ونقلاها عن الخبر - الى الإنشاء- [٨٢] وبدخول الهمزة مع (أم) المعادلة على الجملة تلغي معنى الأخبار في الجملة الخبرية ، الى معنى التصور في تعين واحد من أثنين وفيه يقع المستفهم عنه بعد الهمزة مباشرةٍ ، ثم يلي المستفهم عنه بعد (أم المعادلة) فيكون الجواب بالتعين ، وهو دليل على التردد في تعين أحد الشيئين .

الخاتمة :

١. بين كل من الخوارزمي وابن يعيش أنَّه من الممكن الوصول الى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى ، وإنَّ هذا الترخص لا يتم دون ان يكون أمن اللبس متحقق بوجودها وعدمها ٠
٢. تناولت كتب النحاة مفهوم الرخصة بألفاظ ومصطلحات أخرى دلت عليه كـ (الاستغناء ، الضرورة ، وعدم القياس ، والشذوذ ، والتوسع في الاستعمال) ..الخ ، وهذا أن دل دل على نضج الفكري النحوي ومدى وعي سيبويه ومن اتبعه من النحاة وأنَّ ثراثنا القديم حوى على تلك الإشارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة متناثرة في الكتب النحوية .
٣. إنَّ الترخص واقع في الشعر العربي ، وكلام العرب فضلاً عن النص القرآني ، والحديث النبوي الشريف ، وأنَّ الترخص يكون في كل القرائن ، فلا تستعصم واحدة منها دون أخرى .

Conclusion

1. Both Al-Khwarizmi and Ibn Ya'ish demonstrated that it is possible to arrive at the meaning without ambiguity in the absence of any verbal evidence indicating this meaning, and that this concession cannot be achieved without the security of ambiguity being established by its presence or absence.
2. Grammarians' books dealt with the concept of license with other words and terms that indicated it, such as (dispensability, necessity, lack of analogy, anomaly, and expansion of use)...etc. This indicates the maturity of grammatical thought and the extent of awareness of Sibawayh and those who followed him among the grammarians, and that our ancient heritage contains These references, directly or indirectly, are scattered throughout grammar books.
3. The concession is found in Arabic poetry and the speech of the Arabs, as well as the Qur'anic text and the noble Prophet's hadith, and the concession is found in all evidence, so one of them is not invincible without another.

الهوامش :

(١) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية – ٦٠ – ٦١.
ينظر: المصطلح اللساني في كتاب سيبويه دارسة في المعجم والأسس المعرفية – عبد العزيزأحميد – ٧٤ ، ينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه - إدريس مقبول – ٣٣٨ ، وينظر: تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه - فريدة بن فضة - ٢٨٥.
(٢) ينظر: المصطلح اللساني في كتاب سيبويه دارسة في المعجم والأسس المعرفية – عبد العزيزأحمد – ٧٤ ، ينظر: الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه - إدريس مقبول – ٣٣٨ ، وينظر: تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه - فريدة بن فضة - ٢٨٥.
(٣) ينظر: البيان في روائع القرآن – ٩.
(٤) ينظر: الكتاب – ٢٥/١ ، وينظر: مقالات في اللغة والأدب – ١/ ٢٦٣.
(٥) ألفية ابن مالك – ٨٩ ، وينظر: مقالات في الأدب واللغة – ٢٦٣.
(٦) ينظر: البيان في روائع القرائن – ٩.
(٧) ينظر: شرح المفصل – ١/ ١٩٧. علماً أن النص المذكور لإبن يعيش في الجملة الفعلية ، المبحث عن الترخص في تراكيب الجمل الإسمية ، تعي الباحثة ذلك ، فكان لابد لي أن أذكر مدى وعي العالم لذلك المفهوم في الجزء الأول من شرح المفصل ، وهو أوضح نص صريح يُبين فيه ابن يعيش الترخص في القرينة بوجود قرائن أخرى لفظية ومعنوية أغنت عن ذكر العلامة الإعرابية ، بتضافر تلك القرائن مع بعضها البعض ، فكان لابد لي أن ذكر تلك الأشارة هنا ؛ لأنَّ هذا المبحث عن الترخص في القرينة.
(٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – ٢٣٣.
(٩) مقدمة ابن خلدون – ١٢٧١ – ١٢٧٢.
(١٠) ينظر: مشكلة العامل النحوي ونظرية الأقتضاء - فخر الدين قباوة – ٨٩ ، وينظر: أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن – ١١٩.
(١١) مقالات في اللغة والأدب – ٢٦٢ ، وينظر: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي – تمام حسان – ٦٢.

(١٢) ينظر: مقالات في اللغة الأدب – ٢٦٦ .
(١٣) ينظر: شرح المفصل – ١/ ٢٢٤- ٢٢٥.
(١٤) ينظر: النحو العربي – إبراهيم إبراهيم بركات – ١/ ٤٣.
(١٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ٦٠٨.
(١٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٣٠٨ .
(١٧) سورة البقرة – آية – ٢٢١.
(١٨) المفصل في صنعة الإعراب – ٤٣.
(١٩) ينظر: المصدر نفسه – ٤٨/١، وينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه - إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة – ١٨٧- ١٨٨.
(٢٠) التخمير - ١/ ٢٥٧- ٢٥٨.
(٢١) التخمير – ١/ ٢٥٨.
(٢٢) شرح المفصل – ١/ ٨٦ .
(٢٣) ينظر: اللامات – الزجاج – ٧٨ .
(٢٤) ينظر: - ينظر: اللباب في علم الإعراب - تاج الدين الإسفراييني - ١٣٠ ، وينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل – للخوارزمي – ٢٤٢.
(٢٥) التخمير – ١/ ٢٥٨.
(٢٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها – تمام حسان - ٢٣٠/١. تاكد منه .
(٢٧) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – ابن عطية – ٢٩٧/١ ، ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٥٠٩ ، وينظر: التحرير والتنوير – ابن عاشور – ٣٦٢/١.
(٢٨) سورة البقرة – آية – ٢٢١.
(٢٩) التخمير – ١/ ٢٥٨ .
(٣٠) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة دراسات في اللغة – نعمة رحيم العزاوي – ١٤٩.
(٣١) المفصل في صنعة الإعراب – ٤٣.
(٣٢) التخمير – ٢٥٩/١.
(٣٣) شروح سقط الزند – ١٣٥٢/٣ ، سقط الزند – ٢٣٦ – ٢٣٧ .
(٣٤) التخمير- ٣٠٢/٢-٣٠٣-٣٠٤.
(٣٥) ينظر: الكشاف – الزمخشري – ٢/ ٤٨١ ، ينظر: شرح المفصل – ٨/ ١٥.
(٣٦) ينظر: أصول التفكير النحوي – علي أبو المكارم – ٣٠٣ .
(٣٧) ينظر: في تداوليات القصد – إدريس مقبول – ١٢٠٨.
(٣٨) ينظر: الأبعاد التأويلية للحمل على المعنى في النحو العربي – محمد بن خريدلة – ٤٣.
(٣٩) ينظر: الكتاب – ١/ ٥٤.
(٤٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل – ١/ ١٨٥.
(٤١) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيقة – د. مهدي المزومي – ٣٨.
(٤٢) ينظر: تأويل اللفظ والحمل على المعنى – وئام الحيزوم – ٩٠ .
(٤٣) ينظر: المحصل في شرح المفصل– ١٢٣/١، التخمير – ٢٥٩/١(الهامش).
(٤٤) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام – للآمدي – ٣/٣ ، و أمالي ابن الحاجب - ابن الحاجب – ٥٧٥/٢
(٤٥) شرح المفصل – ١/ ٢٢٥.
(٤٦) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية – د. محمد حماسة – ٥ .

(٤٧) الكتاب – ١/ ٨ – ١٣.
(٤٨) شرح المفصل – ١/ ٦٧ .
(٤٩) ينظر: المصنف لابن جني ، شرح التصريف للمازني – ٢/ ١٠٦.
(٥٠) الكتاب – ٢/ ١٥٥- ١٥٦.
(٥١) ينظر: اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل – محمد سعيد صالح ربيع الغامدي - ٧٢١ .
(٥٢) ديوان القطامي – ٣١ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – ٢/ ٣٦٧ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي – ١/ ٤٤٤ ، شرح شواهد المغني – السيوطي - ٢/ ٨٤٩ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – للعيني – ٤/ ٢٩٥ .
(٥٣) ديوان حسان بن ثابت – ٧١ ، ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – ٩/ ٢٢٤- ٢٩٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي - ١/ ٥٠ ، وشرح شواهد المغني – ٨٤٩ .
(٥٤) البيت لخداش بن زهير ، الكتاب – ١/ ٤٨ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – ابن هشام الأنصاري – ٢٧٢ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – ٧/ ١٩٢ – ١٩٤ ، شرح أبيات سيبويه – ١/ ٢٢٧ ، وشرح شواهد المغني – ٢/ ٩١٨.
(٥٥) المفصل في صنعة الإعراب – ٣٤٩ – ٣٥٠ - ٢٥١ ، التخمير – ٣/ ٢٨٤ – ٢٨٥ ، وشرح المفصل – ٤/ ٣٣٨ – ٣٣٩ – ٣٤٠.
(٥٦) ينظر: الكتاب – ١/ ٤٨ ، وينظر: شرح امفصل – ٤/ ٣٤٠.
(٥٧) التخمير – ٣/ ٢٨٥ .
(٥٨) ينظر: المقتضب – ٩١/٤ – ٩٤ ، ينظر: الأصول في النحو – ١/ ٨٣ ، ينظر: الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي – ٩٨ ، وشرح المفصل – ٤ / ٣٤٠ .
(٥٩) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي – ١/ ٢٨٩ .
(٦٠) ينظر: شرح تسهيل الفوائد – ١/ ٣٥٦ ، ٣/ ١١٣٠ ، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – ٤/ ١٨٥ .
(٦١) ينظر: شرح المفصل – ٤/ ٣٤١.
(٦٢) شرح المفصل – ٤/ ٣٤٠ .
(٦٣) وردت لفظة (سبيئة) في البيت الشعري الذي استدل عليه الزمخشري في كتابه المفصل وتبعه بذلك الخوارزمي وابن يعيش واللفظة ذاتها وردت في ديوان حسان بن ثابت ورواهُ سيبويه أيضاً ١/ ٤٩، إلاَّ أن بعض النحاةً أنشدُ البيت بلفظة (سُلافة) ، ينظر: الجمل في النحو – ١٤٧ ، ينظر: المقتضب – ٤/ ٩٢ ، ينظر: ١/ ٦٧ ، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي – ١/ ٣٠٥ ، ينظر: علل النحو – ابن الوراق – ٢٥٢ ، ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي – ١/ ٣٨ ، وقد أشار إلى تلك الرواية ابن، يعيش ، ينظر: شرح المفصل - ٤/ ٣٤١ ، ولم يذكر الخوارزمي ذلك في كتابه التخمير، ينظر: شرح تسهيل الفوائد – ١/ ٣٥٦ ، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – ١/ ٤٣٥.
(٦٤) التخمير – ٣/ ٢٨٥.
(٦٥) شرح المفصل – ٤/ ٣٤٠- ٣٤١.
(٦٦) ديوان حسان بن ثابت – ٧١ ، وينظر: شرح أبيات سيبويه – ١/ ٣٨ – ٣٩.
(٦٧) ينظر: الكتاب – ١/ ٤٨ – ٤٩.
(٦٨) لم أجد النص في كتاب المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، شرح المفصل – ٤/ ٣٤١ .

(٦٩) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب – علي بن عدلان الموصلي النحوي – ١٧.
١ـــينظر: ورد البيت الشعري في الكتب النحوية وفي نص الزمخشري والخوارزمي وابن يعيش بـ (أظبي كان أمك أم حمار) وفي ديوان خداش بن زهير : أظبي كان خالك أم حمار) ، ديوان خداش - ٢٧٢.
(٧٠) ينظر: ورد البيت الشعري في الكتب النحوية وفي نص الزمخشري والخوارزمي وابن يعيش بـ (أظبي كان أمك أم حمار) وفي ديوان خداش بن زهير : أظبي كان خالك أم حمار) ، ديوان خداش بن زهير العامري - ٢٧٢.
(٧١) التخمير – ٣/ ٢٨٥ .
(٧٢) شرح المفصل – ٤/ ٣٤١.
(٧٣) شرح المفصل - ٤/ ٣٤١ – ٣٤٢.
(٧٤) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز- يحيى بن حمزة مؤيد - ٢٨ ، ينظر: دلائل الإعجاز – ١٧٤ ، وينظر: الدلالة النحوية في كتاب سيبويه – ١/ ٨٤ .
(٧٥) ينظر: الكتاب – ١/ ٤٥ ، وينظر: الدلالة النحوية في كتاب سيبويه – ١/ ٨٤ – ٨٥ .
(٧٦) ديوان الفرزدق - ٤٨١ ، ينظر: الكتاب – ٤٩/١ ، وينظر: خزانة الأدب – ٩/ ٢٩١- ٢٩٢ – ٢٩٣.
(٧٧) التخمير: ٣/ ٢٨٧.
(٧٨) شرح المفصل – ٤/ ٣٤١ – ٣٤٢.
(٧٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية – ٤/ ٢٠٨.
(٨٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٠٩ .
(٨١) ينظر: الأسلوبية - بيبرجيرو – ترجمة : منذر عياش - ٢٠ ، وينظر:الدلالة النحوية في كتاب سيبويه – ١/ ٨٥.
(٨٢) ينظر: شرح المفصل – ٥/ ٩٩ .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

(١) : الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب – تحقيق : د. موسى بناي العليلي – أحياء التراث – مطبعة العاني – بغداد – ط٥٠ – ١٩٧٦م .

(٢) ينظر: نحو منهج جديد في البلاغة والنقد – د. سناء حميد البياتي – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط١ – ١٩٩٨م .

(٣) الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه - إدريس مقبول – عالم الكتب الحديثة – عمان الأردن - ط ١ – ٢٠٠٦م .

(٤) الأسلوبية – بيبرجيرو – ترجمة : منذر عياش – مركز الانماء الحضاري – دار الحاسوب للطباعة – حلب – ط٢ – ١٩٩٤م .

(٥) اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل – محمد سعيد صالح ربيع الغامدي – اطروحة دكتوراه – جامعة ام القرى – كلية اللغة العربية – ١٤١٩هـ .

(٦) ألفية ابن مالك - محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) – تحقيق : سليمان بن عبد العزيز عبد الله العيوني – مكتبة دار المناهج للنشر والتوزيع – ط١- ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

(٧) أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن – بكر عبد الله خورشيد – أطروحة دكتوراة – جامعة الموصول – كلية التربية – ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م .

(٨) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب - علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي - تحقيق : د حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت
(٩) الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسيّ - تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود - كلية الآداب - جامعة الرياض – ط١ - ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
(١٠) البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية واسلوبية للنص القرني) – تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – ط١ – ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
(١١) تأويل اللفظ والحمل على المعنى – وئام الحيزوم – جامعة تونس – تونس – ط١ – ٢٠٠٩م .
(١٢) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» - محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي(ت١٣٩٣هـ) - الدار التونسية للنشر – تونس - ١٩٨٤ هـ .
(١٣) التحليل النحوي عند ابن يعيش من خلال كتابه شرح المفصل دراسه نحوية تحليلية – فاطمة عمر السابر – اطروحة دكتوراه - جامعة أم درمان الإسلامية – كلية اللغة العربية – ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
(١٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين – تحقيق : عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي – ط١ -١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .
(١٥) تداولية التجوز والاتساع في كتاب سيبويه – فريدة بن فضة – مجلة الخطاب - جامعة مولود معمري مخبر تحليل الخطاب - دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع – المجلد ٢٠٠٩ – العدد ٤ – ٣١ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩م .
(١٦) ترشيح العلل في شرح الجمل – للخوارزمي – اعداد : عادل محسن سالم العميري – مكتبة الملك فهد الوطنية – جامعة أم االقرى – مكة المكرمة – ط١ – ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
(١٧) الجمل في النحو - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم – ١٩٩٥م .
(١٨) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة دراسات في اللغة – نعمة رحيم العزاوي – مجلة المورد – العدد ٣-٤ – المجلد ١٠- ١أكتوبر ١٩٨١م .
(١٩) الجوانب النفسية – د. سلطانة في اللغة – شبكة المعلومات العالمية الانترنيت – منتدى التعليمي .
(٢٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي، القاهرة - ط ٤ - ١٤١٨ هـ /١٩٩٧ م .
(٢١) الدلالة النحوية في كتاب سيبويه – صباح الهادي كاظم – دار الفراهيدي – بغداد – ٢٠١٢ م .
(٢٢) دلائل الإعجاز في علم المعاني - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار - تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
(٢٣) ديوان الفرزدق - همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق – تحقيق : علي فاعور - دار الكتب العلمية - ط١ – ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
(٢٤) ديوان حسان بن ثابت الانصاري – شرحه وكتب هوامشه وقدم له : عبد مهنا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان - ط٢ – ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .
(٢٥) ديوان خداش بن زهير العامري – تحقيق : د. يحيى الجبوري – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – ط١ – ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .
(٢٦) سقط الزند – أبو العلاء المعري – دار بيروت للطباعة والنشر – دار صادر للطباعة والنشر – بيروت – ط١٠ – ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م .
(٢٧) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» - محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش - دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر

وآخرون - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية ط١ - ١٤٢٨ هـ .
(٢٨) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب - الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي - تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر - جامعة قار يونس – ليبيا – ط١- ١٣٩٥ /١٩٧٥ م .
(٢٩) شرح تسهيل الفوائد - محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) - تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - ط١ -١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
(٣٠) شرح تسهيل الفوائد - محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) - تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - ط١ -١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
(٣١) شرح شواهد المغني - الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين – تحقيق : أحمد ظافر كوجان- لجنة التراث العربي – ط١ – ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م .
(٣٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - جمال الدين محمد بن مالك – تحقيق : عدنان عبد الرحمن – دار وزارة الأوقاف - بغداد/ العراق – ط١ – ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
(٣٣) شرح كتاب سيبويه - أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان - تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي - دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - ط١ - ٢٠٠٨ م .
(٣٤) شرح مُلّا جامي على متن الكافية في النحو الفوائد الضبابية - جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب – تحقيق : أحمد عزو عناية : على محمد مصطفى – دار أحياء التراث العربي – بيروت – ط١ – ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩م .
(٣٥) شروح سقط الزند – التبريزي والبطلوسي والخوارزمي – تحقيق : مصطفى السقا ، وعبد الرحيم محمود ، عبد السلام هارون ، إبراهيم الابياري ، بأشراف : د. طه حسين - الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – مصر – ط٣ – ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
(٣٦) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز- يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه - المكتبة العنصرية – بيروت – ط١ - ١٤٢٣ هـ .
(٣٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح - أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي - تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي- المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت – لبنان - ط١ - ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .
(٣٨) علل النحو - محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق - تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ط١ - ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م .
(٣٩) علم المعاني – عبد العزيز عتيق – دار النهضة العربية – ط١ ، ١٤٣٠ه / ٢٠٠٩م .
(٤٠) في النحو العربي قواعد وتطبيقة – د. مهدي المخزومي – مكتبة لسان العرب – ط٣ – ١٩٨٥م .
(٤١) في تداوليات القصد – إدريس مقبول – مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية - المجلد ٢٨ –العدد ٥ - فلسطين – نابلس – ٣١ مايو /أكتوبر ٢٠١٤ م.
(٤٢) القرائن النحوية واطِّراح العامل والاعرابين التقديري والمحلي - تمام حسان - مجلة اللسان العربي - العدد١١-١ – ١ يناير ١٩٧٤م .
(٤٣) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه - إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة – أطروحة دكتوراه – جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم – قسم اللغة العربية – ٢٠١٦م.

(٤٤) كتاب الحيوان – الجاحظ – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – مصطفى البابي الحلبي – ط٢ – ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
(٤٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد - المجيدالمنتجب الهمذاني (ت٦٤٣ هـ) - حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح - دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية - ط١ - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
(٤٦) الكتب الحديثة – عمان الأردن - ط ١ – ٢٠٠٦م .
(٤٧) لأبعاد التأويلية للحمل على المعنى في النحو العربي – محمد بن خريدلة – ماجستير – جامعة الوادي – كلية الآداب – ١٤٣٨هـ / ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦م / ٢٠١٧ م.
(٤٨) اللامات - عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ) - تحقيق : مازن المبارك - دار الفكر – دمشق - ط٢ - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
(٤٩) اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين – تحقيق : د. عبد الإله النبهان - دار الفكر – دمشق - ط١ - ١٤١٦هـ /١٩٩٥م .
(٥٠) اللباب في علم الإعراب - تاج الدين الإسفراييني – تحقيق : د. شوقي المعري – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان – ط١ – ١٩٩٦م .
(٥١) لسان العرب - محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ) - دار صادر – بيروت - ط٣- ١٤١٤ هـ / ٢٠١٠م .
(٥٢) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية – د. محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – ط١ – ١٩٩٦م .
(٥٣) اللغة العربية معناها ومبناها – تمام حسان – دار الثقافة – المغرب – ط – ١٩٩٤م .
(٥٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) - وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ط١- ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
(٥٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ) - تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية – بيروت - ط١- ١٤٢٢ هـ
(٥٦) المصطلح اللساني في كتاب سيبويه د ا رسة في المعجم والأسس المعرفية - عبد العزيز أحميد - أطروحة دكتوا ره أكادير - ٢٠٠٣م .
(٥٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية - محمد سمير نجيب اللبدي - مؤسسة الرسالة - دار الفرقان - ط١ – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
(٥٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) - تحقيق : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر – دمشق - ط٦ - ١٩٨٥م .
(٥٩) مفاتيح العلوم – للسكاكي – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية - بيروت – ط١ – ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .
(٦٠) المفصل في صنعة الإعراب - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) - تحقيق : د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال – بيروت - ط١ – ١٩٩٣م .
(٦١) مقالات في اللغة والأدب – تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة – ط١ – ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
(٦٢) المقتصد في شرح الإيضاح – عبد القاهر الجرجاني – تحقيق : كاظم بحر المرجان – دار الرشيد – بغداد / العراق – ط١ – ٢٠٠م .
(٦٣) المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد – تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب – بيروت –

(٦٤) مقدمة ابن خلدون – ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون – تحقيق: عبد الله محمد الدرويش – دار يعرب - دمشق – ط١ – ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .
(٦٥) المقرب – للابن عصفور – تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري – دار أحياء التراث مطبعة العاني – بغداد – العراق – ط١ – ١٩٨٦م.
(٦٦) النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) – محمد حماسة عبد اللطيف – مكتبة دار العلوم – جامعة القاهرة – ط١ – ١٩٨٣م .
(٦٧) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية – مصطفى حميده – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان – ط١ – ١٩٩٧م.
(٦٨) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – نهاد موسى – دار البشير – ط١ – ١٩٨٧م.
(٦٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر – ط١ –

Sources and References:

Holy Qur'an.

(1) Explanation in Sharh al-Musafal – Ibn al-Hajib – Research : d. Musa Banai al-Aleili - Ahyaya al-Trath - Al-Aani Publishing House - Baghdad - 150 - 1976 AD.
(2) See: The modern methodology of al-Balagha and criticism – d. Sanaa Hameed Al-Bayati – Manifesto of Jamiat Qariunis – Benghazi – Volume 1 – 1998.
(3) Basis of Epistemology and Practice of Grammatical View at Sibwayh - Idris Maqbool - Scholar of Modern Books - Amman Jordan - Volume 1 - 2006.
(4) Al-Tashbiyyah – Beberjiro – Translation: Munzer Ayyash – Al-Anmaa Al-Hadaari Center – Dar al-Mushab for printing – Aleppo – 12 – 1994 AD.
(5) Objections of Ibn Yaesh to the opinions of Al-Zamakhshari on grammar and usage in the book of Shareh al-Musafal - Muhammad Saeed Saleh Rabi' Al-Ghamdi - Doctoral Thesis - University of Umm Al-Qura - Faculty of Arabic Language - 1419 AH.
(6) Alfiya Ibn Malik - Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Tai al-Jayani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH) - Research: Sulaiman bin Abdul Aziz Abdullah Al-Yayouni - Library of Al-Manahaj for publication and distribution - i1- 1428 AH / 2007 AD.
(7) Amen al-Lubs in al-Nawha al-Araby, a study in al-Qurain – Bakr Abdullah Khurshid – Doctoral Thesis – University of Al-Musulab – College of Education – 1427 AH / 2006 AD.
(8) Selection to discover the verses of the problem of Arabic - Ali bin Adlan bin Hamad bin Ali Rabi Al-Mosuli - Research: D. Hatim Saleh Al-Zaman - Al-Risalah Foundation - Beirut

(9) Al-Idhah Al-Azdi - Abu Ali Al-Farsi - Research: d. Hasan Shazli Farhud - Faculty of Arts - Al-Riyadh University - 1 - 1389 AH / 1969 AD.
(10) Al-Bayan fi Rua'i Al-Qur'an (Study of the Language and Style of the Qur'anic Text) – All Hasan – Scholar of the Book – Cairo – I1 – 1413 AH / 1993 AD.
(11) Taweel al-Faz and interpretation of meaning – Wiam al-Hizum – University of Tunis – Tunis – 1 – 2009 AD.
(12) Al-Tahrir and Tanweer «Tahrir al-Meanq al-Sadid and Tanweer al-Aql al-Jadid from Tafsir al-Kitab al-Majeed» - Muhammad al-Tahir bin Muhammad al-Tahir bin Ashur al-Tunisi (d. 1393 AH) - Al-Dar al-Tunisiya for publishing - Tunis - 1984 AH.
(13) The analysis of grammar by Ibn Yaish through the book of Sharh al-Musafal, the course of analysis of grammar – Fatima Umar Al-Sayer – Doctoral Thesis – Islamic University of Um Durman – Faculty of Arabic Language – 1432 AH / 2011 AD.
(14) Takhlees al-Shawahid and Takhlees al-Fawaid - Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham Jamaluddin - Research: Abbas Mustafa al-Salihi - Dar al-Kitab al-Arabi - i1 - 1406 AH / 1986 AD.
(15) Circulation of Al-Tawz and Isa'a in the Book of Sibiyah – Farida bin Fadah – Al-Khattab Magazine – Al-Khattab Journal – Mawlid Mu'amri Mukhabar Analysis of Al-Khattab – Dar Amal for Printing and Publishing – Volume 2009 – Number 4 – January 31, 2009.
(16) The selection of Al-Allah in Sharh Al-Jamal – for Al-Khwarizmi – Compilation: Adel Mohsin Salim Al-Amiri – Al-Mulk Fahd Al-Watani Library – Jamaa'at Umm Al-Aqra – Makkah Al-Kurramah – 1 – 1419 AH / 1998 AD.
(17) Al-Jamal fi al-Nawha - Abu Abd al-Rahman al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim - 1995 AD.
(18) Al-Arabic sentence in the light of modern studies of Al-Laghuyya - Naama Rahim Al-Azzawi - Al-Mawdir Al-Mawdir - Volume 3-4 - Volume 10- October 1, 1981.
(19) psychological aspects – D. Sultana's language - the World Wide Web-educational information Forum.
(20) Khazara Al-Adab Walab Labab Lisan Al-Arab - Abdul Qadir bin Umar al-Baghdadi - Research and Commentary: Abdul Salam Muhammad Haroon - Al-Khanji Library, Cairo - Q4 - 1418 AH / 1997 AD.
(21) Al-Dalala Al-Nahawiyyah in the book of Sibwayh – Sabah Al-Hadi Kazim – Dar al-Farahidi – Baghdad – 2012 AD.
(22) Evidences of miracles in science - Abu Bakr Abdul Qahir bin Abdul Rahman bin Muhammad al-Farsi al-Asl, Al-Jurjani al-Dar - Research: d.

Abd al-Hamid Hindawi - Dar al-Kutub Al-Elamiya - Beirut - 1 - 1422 AH - 2001 AD.
(23) Diwan al-Farzadaq - Hammam bin Ghalib bin Saisa'a Abu Firas al-Farzadaq - Research: Ali Faour - Dar al-Kutub Al-Elamiya - Volume 1 - 1407 AH / 1987 AD.
(24) Diwan Hasan bin Thabit Al-Ansari – Shariah and Book of Hawamishah Waqadam Leh: Abbad Mahna – Dar al-Kutub Al-Elamiya – Beirut – Lebanon – Volume 2 – 1414 AH / 1994 AD.
(25) Dewan Khudash bin Zuhair al-Amiri – research: d. Yahya Al-Jubouri – Publications of Majma Al-Laghga Al-Arabiya – Damascus – 1 – 1406 AH / 1986 AD.
(26) Suqat Al-Zand – Abu Al-Ala Al-Maari – Dar Beirut for Printing and Publishing – Dar Sadr for Printing and Publishing – Beirut – 10 – 1376 AH / 1957 AD.
(27) Sharh al-Tasheel Al-Masi «Tamhid al-Qaase with Sharh Tasheel al-Faweed» - Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Muhib al-Din al-Halabi, then al-Masri, known as "Banazer Guish" - Study and research: A. d. Ali Muhammad Fakhir and the last - Dar al-Salaam for printing, distribution, distribution and translation, Cairo - Republic of Egypt 1 - 1428 AH.
(28) Sharh al-Radhi Ali al-Kafiyyah by Ibn al-Hajib - Shaykh Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istrabazi al-Nahwi - research, correction and commentary: A. d. Yusuf Hassan Omar - University of Qar Younis - Libya - 1-1395 / 1975 AD.
(29) Shareh Tasheel al-Fawadee - Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Ta'i al-Jayani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH) - Research: d. Abd al-Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Makhtun Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising - 1 - 1410 AH / 1990 AD.
(30) Shareh Tasheel al-Fawadee - Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik al-Tai al-Jiani, Abu Abdullah, Jamal al-Din (d. 672 AH) - Research: d. Abd al-Rahman Al-Sayed, d. Muhammad Badawi Al-Makhtun Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising - 1 - 1410 AH / 1990 AD.
(31) Sharh al-Hawad al-Mughni - Al-Jalal al-Suyuti; Abd al-Rahman bin Abi Bakr bin Muhammad bin al-Aqis al-Din al-Khudiri al-Syuti, Jalal al-Din – Research: Ahmed Zafar Kojan-Committee of Al-Tarath al-Arabi – Volume 1 – 1386 AH / 1966 AD.
(32) Sharh Umada al-Hafiz Waadat al-Lafaz - Jamal al-Din Muhammad bin Malik - Research: Adnan Abd al-Rahman - Dar Ministry of Endowments - Baghdad/Iraq - Volume 1 - 1397 AH / 1977 AD.

(33) Commentary on the book of Sibwayh - Abu Saeed Al-Serafi Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban - Research: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyed Ali - Dar Al-Kutub Al-Elamiya, Beirut-Lebanon - 1 - 2008 AD.
(34) Sharh Mulla Jami on the Al-Muttan Kafiyyah in Al-Nawha Al-Fawid al-Dzababiya - Jamal al-Din Abu Umar Othman bin Umar al-Ma'roof Babun al-Hajjab - Research: Ahmed Azzou Inayat: Ali Muhammad Mustafa - Dar Ihyaya Al-Tarath al-Arabi - Beirut - I1 - 1430 AH / 2009 AD.
(35) Sharuh Saqat al-Zand – al-Tabrizi, al-Batlusi and al-Khwarizmi – research: Mustafa al-Saqqah, and Abd al-Rahim Mahmud, Abd al-Salam Harun, Ibrahim al-Abiari, with the authority of: d. Taha Hussain - Al-Masrya General Authority for Books - Cairo - Egypt - Volume 3 - 1406 AH / 1986 AD.
(36) The Model included in the Secrets of Al-Balagha and the Science of Facts of Miracles - Yahya bin Hamza bin Ali bin Ibrahim, al-Husaini al-Alawi al-Talibi al-Maqqab al-Muayyed Ballah - Al-Muqbah Al-Rasmiyah - Beirut - i1 - 1423 AH.
(37) Aros al-Afrah fi Sharh Talkhais al-Muftah - Ahmed bin Ali bin Abd al-Kafi, Abu Hamid, Baha al-Din al-Sabki - Research: Dr. Abdul Hameed Hindawi - Al-Maqabah Al-Asriyah for Printing and Publishing - Beirut - Lebanon - 1 - 1423 AH / 2003 AD.
(38) Grammar - Muhammad Bin Abdullah Bin Al-Abbas, Abu Al-Hasan, Ibn Al-Waraq - Research: Mahmood Jasim Muhammad Al-Darwish - Al-Rashid Library - Al-Riyadh - Saudi Arabia - 1 - 1420 AH / 1999 AD.
(39) Al-Ma'ani - Abd al-Aziz Atiq - Dar al-Nahda Al-Arabiya - Volume 1, 1430 AH / 2009 AD.
(40)in Arabic grammar rules and application-D. Mehdi Makhzoumi-Arab tongue library-i. 3, 1985 .
(41) In Tadawwalyat Al-Qasd – Idris Maqbool – Journal of Al-Najah University of Research and Human Sciences - Volume 28 – Number 5 – Palestine – Nablus – 31 May/October 2014.
(42) Al-Qur'ain al-Nahawiyyah wat'irah al-Alamil wa al-Arabin Al-Aqtari wa Mahli - All Hasan - Al-Majjaal al-Lsan
(43) The Qur’an of the Context and its Period in Al-Taqeed Al-Taqeed Al-Tawjih Al-Arabic in the Book of Sibiyah - Ihab Abdul Hameed Abdul Sadiq Salameh – Doctoral Dissertation – Ain Shams University – Al-Banata College of Arts and Sciences – Type of Arabic Language – 2016.
(44) Kitab Al-Hawain – Al-Jahiz – Research: Abdul Salam Muhammad Haroon – Mustafa Al-Babi Al-Halabi – Volume 2 – 1384 AH / 1965 AD.
(45) Al-Kitab al-Farid fi I’arab al-Qur’an al-Majid - Al-Majid al-Muntjab al-Hamzani (d. 643 A.H.) - Author of the text and interpretation and comment

on it: Muhammad Nizam al-Din al-Fatih - Dar al-Zaman for distribution and distribution, Al-Madinah al-Munawarah - Al-Malkmak al-Arabiya Saudi Arabia - i1 - 1427 A.H. - 2006 AD.
(46) Al-Kutub al-Hadinah – Amman, Jordan – Volume 1 – 2006.
(47) The hermeneutic dimensions of meaning in Arabic grammar - Muhammad bin Khuridla - Master's - Al-Wadi University - Faculty of Arts - 1438 AH / 1438 AH - 2016 AD / 2017 AD.
(48) Allamat - Abd al-Rahman bin Ishaq al-Baghdadi al-Nahawandi Al-Ghazji, Abu al-Qasim (d. 337 AH) - Research: Mazen al-Mubarak - Dar al-Fikr - Damascus - Q2 - 1405 AH / 1985 AD.
(49) Al-Labab fi illa al-Binna wal-Irab - Abu al-Barqat Abdullah bin Al-Husayn bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhibuddin - Research: d. Abd al-Ilah al-Nabhan - Dar al-Fikr - Damascus - 1 - 1416 AH / 1995 AD.
(50) Al-Labab fi ilm al-Arab - Taj al-Din al-Isfarayini - Research: d. Shoqi Al-Maari – Lebanon Library Publishers – Beirut – Lebanon – Volume 1 – 1996.
(51) The Language of the Arabs - Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fazl, Jamal al-Din Ibn Manzoor al-Ansari Al-Rawifai al-Afriqy (T: 711 AH) - Dar Sadir - Beirut - Q3- 1414 AH / 2010 AD.
(52) The language of poetry is studied in the necessity of poetry – d. Muhammad Hamasa Abdul Latif – Dar al-Sharooq – Volume 1 – 1996 AD.
(53) اللغة العربية Meanings and Structures – All Hasan – Dar al-Taqwa – Al Maghrib – 1 – 1994.
(54) Al-Muthasab fi Tabi'in al-Wuhaj of Shuwaz al-Qara'at and explanation of them - Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mosi (d. 392 AH) - Ministry of Endowments - Al Majlis Al-Alai for Islamic Affairs - I1- 1420 AH- 1999 AD.
(55) Al-Muharr al-Awjiz fi Tafsir al-Kitab Al-Aziz – Abu Muhammad Abdul Haq bin Ghalib bin Abdul Rahman bin Tama bin Attiyah Al-Andalusi Al-Muharbi (542 AH) - Research: Abd al-Salaam Abdul Shafi Muhammad - Dar al-Kutub Al-Al-Il-Imiya – Beirut - i1- 1422 AH
(56) Al-Mustalih al-Sani in the book of Sibwayh D'Arsa fi Al-Mu'jam and Al-Asis al-Marifiya - Abdul Aziz Ahmed - Thesis of Dr. Agadir - 2003 AD.
(57) Mujam al-Tirmidh al-Narhawiya wa Sarfiya - Muhammad Samir Najib al-Labadi - Est. Al-Risalah - Dar al-Furqan - 1 - 1405 AH / 1985 AD.
(58) Mughni al-Laib on Kitab al-Aarib - Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah bin Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (t. 761 AH) - Research: d. Mazen al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdullah - Dar al-Fikr - Damascus - 16 - 1985 AD.

(59) Al-Mafiyat al-Uloom – Lalsakaki – Research: Abd al-Hamid Hindawi – Dar al-Kutub al-Elamiya - Beirut – I1 – 1420 AH / 2000 AD.
(60) Al-Musafil fi Sanaa al-Irab - Abu al-Qasim Mahmud bin Amr bin Ahmed, al-Zamakhshari Jarallah (d. 538 AH) - research: d. Ali Bu Malham - Al-Hilal Library - Beirut - Volume 1 - 1993.
(61) Articles in Language and Literature – All Hasan – Scholar of Books – Cairo – I1 – 1427 AH / 2006 AD.
(62) Al-Muqatsad fi Sharh al-Idah – Abd al-Qahir Al-Jarjani – Research: Kazim Bahr al-Murjan – Dar al-Rashid – Baghdad / Iraq – I1 – 200 AD.
(63) Al-Muqtazab - Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as Al-Mubard - Research: Muhammad Abd al-Khaliq Azima - scholar of books - Beirut -
(64) Introduction Ibn Khaldun – Wali al-Din Abdul Rahman Ibn Muhammad Ibn Khaldun – Research: Abdullah Muhammad al-Darwish – Dar Yarab – Damascus – Volume 1 – 1425 AH / 2004 AD.
(65) Al-Muqrab – Lalla Ibn Asfour – Research: Ahmed Abd al-Sattar al-Jawari, Abdullah al-Jaburi – Dar Ihya Al-Tarath, Al-Aani Press – Baghdad – Iraq – Volume 1 – 1986 AD.
(66) Al-Nahaw and Dalalah (Introduction to the study of Al-Nahaw Al-Nahaw-al-Dalali) – Muhammad Hamasa Abdul Latif – Dar Al-Uloom Library – University of Cairo – 1 – 1983 AD.
(67) Nizam al-Haqq al-Rabt in the composition of the Arabic word - Mustafa Hamidah - Al-Musharqa Al-Musariya Al-Nashrah Longman - Volume 1 - 1997 AD.
(68) Nazariyah al-Nahaw al-Arabi in light of the methods of al-Nazar al-Laghwi al-Hadith – Nihad Musa – Dar al-Bashir – i1 – 1987 AD.
(69) Hama al-Hawama fi Sharh Jum al-Jawamaa - Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti - Research: Abd al-Hamid Hindawi - Al-Muqabah Al-Tawfiqiyah - Misr - Volume 1 -